[٨]

واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر في ضوء بعض المواثيق الدولية والمحلية

أ.م.د. حسام سمير عمر

أستاذ أصول تربية الطفل المساعد– قسم العلوم التربوية

كلية التربية للطفولة المبكرة– جامعة دمنهور

واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر في ضوء بعض المواثيق الدولية والمحلية

أ.م.د. حسام سمير عمر*

ملخص:

مشكلة البحث:

١- ما واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر؟

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات تقديرات واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال يمكن أن تُعزى لمتغيري (نوع الروضة – طبيعة الروضة)؟

٣- ما الآليات المقترحة لتضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى رصد واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر، ومن ثم يمكن جمع البيانات والمعلومات من خلال الدراسة الميدانية، بهدف اقتراح بعض الآليات التي يمكن من خلالها تضمين جميع الأطفال دون تمييز أو تهميش بمؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية.

منهج البحث:

استخدم الباحث "المنهج الوصفى التحليلي".

عينة البحث:

تكونت من (١٠٤) روضة على مستوى جمهورية مصر العربية.

* أستاذ أصول تربية الطفل المساعد– قسم العلوم التربوية– كلية التربية للطفولة المبكرة– جامعة دمنهور.

أداة الدراسة الميدانية:

تم بناء استبانة مكونة من (٥٠) مؤشراً في ست محاور.

نتائج الدراسة الميدانية والتوصيات:

تضمين جميع الأطفال يتوافر بدرجة متوسطة بمؤسسات رياض الأطفال في مصر.

وفي ضوء نتائج الدراسة الميدانية أوصي البحث بمجموعة من الآليات لتضمين جميع الأطفال على مستوى: الأسرة، الروضة، التشريعات، والمجتمع المحلي.

الكلمات المفتاحية: (التضمين – مؤسسات رياض الأطفال – المواثيق الدولية والمحلية).

مجلة الطفولة والتربية – العدد الخامس والأربعون – الجزء الأول – السنة الثالثة عشرة – يناير ٢٠٢١

Abstract:

The Rsearch Problem:

1- What is the reality of including all children in kindergartens?
2- Are there statistically significant differences at the level of (0.05) according the averages of the estimates of kindergartens that can be attributed to the two variables (Kind of kindergarten - nature of kindergarten)?
3- What are the suggested mechanisms for including all children in the Egyptian kindergartens?

The research objectives:

The current research aims to monitor the reality of including all children in the Egyptian kindergartens. Data will be collected through the field study. The ultimate goal is to propose some mechanisms through which all children can be included without discrimination or marginalization in the Egyptian kindergartens.

The methodology:

The research has used the analytical descriptive method.

The sample:

The research sample consisted of (104) Kindergartens.

The field study tool:

An observation tool divided into six major axes with (50) items.

Findings:

Including all children is available at a medium degree in kindergarten institutions in Egypt.

In light of the results of the field study, the research recommended a set of mechanisms to include all children at the family, kindergarten, legislation, and community levels.

Key words: (Inclusion- Kindergartens- International and National Conventions).

مقدمة:

انعكست التطورات المعرفية والعلمية والتكنولوجية التي شهدها العالم إيجابياً على الاهتمام بالإنسان بإعتباره رأس المال البشري الأهم، مما حدا بالكثير من دول العالم إلى جانب العديد من المنظمات الدولية المهنية للعمل على تطبيق مبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص لأبناء المجتمعات، في جميع نواحي الحياة بصفة عامة وفي مجال التعليم على وجه الخصوص.

وباعتبار أن الأطفال على اختلاف أوضاعهم وخلفياتهم يمثلون شريحة هامة من شرائح المجتمع، فقد تطورت كثيراً البرامج التربوية والتعليمية المقدمة لهم وخدماتها تطوراً هائلاً، من حيث الفلسفات والاستراتيجيات والنظم والمحتوى والعمليات، واصبح مستوى الخدمات المقدمة لهم على اختلافهم مؤشراً موضوعياً على رقي النظام التعليمي في الدولة. وبناءً على ذلك، يعد اهتمام الدول بالأطفال مظهراً من مظاهر التقدم والرقي والحضارة، وبقدر ما تعطي تلك الدول من رعاية شاملة وحماية للأطفال في صورة تشريعات ومشروعات وخدمات وبرامج تهدف لإشباع احتياجات كل الأطفال، بقدر ما تضمن تنشئة جيل سليم قادر على تحمل عبء مسئولية رسالته في الحياة (يوسف، ٢٠٠٨، ص٧٢).

ولقد ذكرت السيدة ماريون إيدلمان (Marion Edelman) مؤسسة ورئيسة برنامج الدفاع عن الأطفال وهي منظمة أمريكية تأسست عام ١٩٧٣ أنه: "يجب ألا نخسر أي طفل، فلا يمكن أن نبني دولة قوية مالم نستثمر طاقة كل طفل من أطفالنا" (السرطاوي وآخرين، ٢٠٠٠، ص ٣٩).

وفي هذا الإطار، تؤكد العديد من المواثيق الدولية والمنظمات ذات الصلة على حق جميع الأطفال دون استثناء أو تمييز في الحصول على تعليم عالي الجودة، يحقق مبدأ المساواة والعدل وإزالة كافة عوامل الاستبعاد لأي سبب كان سوءاً كان اقتصادياً او اجتماعياً أو عرقياً أو دينياً أو غيرها من الأسباب.

وعليه فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العشرين من نوفمبر عام ١٩٨٩ اتفاقية حقوق الطفل، حيث صادقت عليها (١٩٣) دولة من بينها جمهورية مصر العربية، وتعتمد التوجيهات الخاصة بتطبيق هذه الاتفاقية على المستوى

الوطني على مبادئ أربع أساسية هي: عدم التمييز، مصالح الطفل الفضلى، الحق في الحياة والبقاء والنماء، واحترام وجهات نظر الأطفال.

وتأسيساً على ذلك، فإن تضمين جميع الأطفال هو تمكين لهم للاندماج في العملية التعليمية بمؤسسات رياض الأطفال، مع التأكيد على عدم الاستبعاد أو التهميش من المشاركة وبشكل دائم، ويعد هذا النوع من التضمين الشامل للجميع آلية فعالة في مواجهة الثقافات والسياسات والمعتقدات التي تؤدي إلى استبعاد بعض الأطفال، كما تعمل على إزالة المعوقات التي تواجه تعلم الأطفال ومشاركتهم، بإعتبار ذلك حق لجميع الأطفال في الحصول على احتياجاتهم وتطوير إمكانياتهم.

مشكلة البحث:

تقوم سياسة وزارة التربية والتعليم في تطوير مرحلة رياض الأطفال طبقاً للخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠١٤ – ٢٠٣٠) على ضرورة توفير تعليم منظم ورعاية شاملة لجميع الأطفال، يستند ذلك إلى بيئة تربوية غنية بالنشاط وباعثة على السعادة والبهجة في نفوس الأطفال، لتحقيق تنمية متكاملة لطاقاتهم الإبداعية والمعرفية والجسمية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤).

كما أصدرت الوزارة في عام ٢٠٠٩ قراراً يهدف إلى تعزيز وتضمين الأطفال ذوي الإعاقات الطفيفة داخل المؤسسات التعليمية بما فيها رياض الأطفال (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩)، ولكن بالإضافة إلى ذوي الإعاقات الطفيفة يوجد قاعدة أخرى من الأطفال ممن يتم تصنيفهم باعتبارهم "عُرضة للخطر"، وذلك لأسباب عديدة منها التفاوت الطبيعي بين البنين والبنات، أو بسبب ظروف حياة هؤلاء الأطفال الذين قد يتعرضون للتهميش في العملية التعليمية لأسباب اقتصادية أو اجتماعية ... وغيرها (أوشانسي ٢٠١٠ ، ص ١١٥).

وتؤكد العديد من الدراسات الحديثة مثل دراسة Choi (٢٠١٧)، Beco (٢٠١٦) وعمر (٢٠١٤)، وكذلك العديد من التقارير من المنظمات الدولية ذات الصلة مثل اليونسيف (٢٠١٦) والأمم المتحدة (٢٠١٦)، على وجود تحديات كبيرة قد تعوق تطبيق مبدأ التضمين الشامل لجميع الأطفال بمرحلة رياض الأطفال مما قد يؤدي إلى تمييز أو تهميش البعض لأسباب مختلفة.

وفي هذا الإطار، وطبقاً لمبدأ أن "لكل طفل الحق في التعليم"، وتحقيقاً للتوجهات العالمية والمحلية نحو ترسيخ مبدأ التعليم للجميع، فإنه من الضروري جعل رياض الأطفال جاذبة لجميع فئات الأطفال بمن فيهم أولئك الذين قد يُجرى بقصد أو بدون قصد تهميشهم أو استبعادهم من العملية التعليمية.

وفي حدود علم الباحث لا توجد دراسات قامت برصد واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية، ومن ثم رصد نقاط القوة والضعف في الممارسات ذات الصلة، حتى يمكن عمل خطط التحسين التي تضمن نجاح رياض الأطفال في تحقيق أهدافها التربوية.

ويمكن تحديد مبررات اختيار مشكلة البحث الحالي على النحو التالي:

- تضمين جميع الأطفال يعد من الاعتبارات الأخلاقية لأي مجتمع Ethical Consideration والمتمثلة في العدالة، وحقوق هؤلاء الأطفال في تقديم كافة أشكال الدعم والخدمات دون تمييز أو تهميش.
- إتاحة التحاق جميع الأطفال دون استبعاد بقاعات رياض الأطفال من شأنه أن يزيد من فرص الجميع للالتحاق بمراحل التعليم التالية، بحيث تنمو قدراتهم وخبراتهم بصورة تسمح لهم بالاستمرار بنجاح في التعليم مستقبلاً.
- حرمان الأطفال من هذه الفرص قد ينتج عنه حرمانهم من خبرات وأنشطة تربوية قد لا تتوافر لهم بالمنزل أو في البيئة التي يعيشون بها، مما قد يقضي على فرصهم في التعليم، ويعد انتهاكاً لحق أساسي كفلته لهم المواثيق والتشريعات الدولية والمحلية المنظمة لذلك.
- تتضح أهمية التضمين بصورة أكبر إذا كان الطفل يعاني من أحد الأسباب المألوفة للاستبعاد من التعليم، كأن تكون أسرته فقيرة أو لديه أحد أنواع الإعاقة ... وغيرها من الأسباب، وبهذا يتكون لدى الأطفال وأولياء أمورهم اتجاهات إيجابية نحو تحقيق العدالة بالروضة والمجتمع بوجه عام، ويزيد من فرص هؤلاء الأطفال في النجاح في حياتهم المستقبلية.

وبناءً على ذلك، يمكن تحديد مشكلة البحث الحالي في التساؤلات التالية:

- ما واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات تقديرات واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال يمكن أن تُعزى لمتغيري (نوع الروضة – طبيعة الروضة)؟
- ما الآليات المقترحة لتضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى رصد واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر، ومن ثم جمع البيانات والمعلومات من خلال الدراسة الميدانية، بهدف اقتراح بعض الآليات التي يمكن من خلالها تضمين جميع الأطفال دون تمييز أو تهميش بمؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية.

أهمية البحث:

أولاً: الأهمية النظرية:

تتحدد الأهمية النظرية في عرض الإطار العام لقضية التضمين الشامل لجميع الأطفال دون تمييز أو تهميش، وكذا عرض التشريعات كالاتفاقيات الدولية والمحلية ذات الصلة، وأخيراً عرض بعض التحديات التي تواجه تضمين جميع الأطفال في جمهورية مصر العربية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

سيتم من خلال أداة الدراسة الميدانية تحديد مدى تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر، ومن ثم وضع عدد من الآليات المقترحة التي قد تفيد صانعي القرار في مصر في الحد من تهميش الأطفال وتحقيق العدالة باعتبارها من حقوق الأطفال.

حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** تم تطبيق أداة البحث على عينة ممثلة من مؤسسات رياض الأطفال على مستوى قطاعات جمهورية مصر العربية.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق أداة البحث خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

- **الحدود الموضوعية:** وتتمثل في رصد مدى تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية، وكذا التشريعات الدولية والمحلية ذات الصلة بقضية البحث.

مصطلحات البحث:

- **الدمج Integration:** يعرفه Hazri and Santhiram (٢٠١٢) بأنه: "اتجاه في التربية الخاصة يتضمن وضع الأطفال ذوي الإعاقات المختلفة مع أقرانهم العاديين، سواءً بصورة كلية أو جزئية، بما يضمن استفادتهم من بعض الخبرات التربوية، مع إمدادهم بالخدمات الخاصة كلما أمكن.
- **التضمين Inclusion:** يعرفه برادلي وآخرون (٢٠٠٠) بأنه: "مشاركة الجميع ضمن بيئة تربوية داعمة تشتمل على خدمات تربوية مناسبة، وعلى أشكال مختلفة من الدعم الاجتماعي".

كما تعرفه Lucia and others (٢٠١٨) بأنه: "عملية مشاركة الأطفال العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة في بيئة صفية داعمة واحدة، وتلبية احتياجات الجميع التربوية والاجتماعية بما يتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم".

ويعرفه البحث الحالي إجرائياً بأنه: "ترحيب الروضة بجميع الأطفال بمن فيهم الأطفال الذين قد يُستبعدوا عادة من النظام التعليمي لأسباب مختلفة مثل: النوع أو الفقر أو المرض أو الإعاقة أو غيرها من الأسباب، وإيجاد مناخ مناسب يتيح مشاركة فعالة للجميع في بيئة مرنة تلائم احتياجات الأطفال".

- **المواثيق الدولية والمحلية:**

يعرفها البحث الحالي إجرائياً بأنها: "جملة التشريعات الدولية والمحلية التي تؤكد على المساواة وحصول الأطفال على كافة حقوقهم بغض النظر عن أية اعتبارات، بهدف تمكينهم من المشاركة بفاعلية في السياقات التعليمية بمؤسسات رياض الأطفال".

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج "الوصفي التحليلي" باعتباره المنهج الملائم لمشكلة البحث، لعرض الإطار المفاهيمي لقضية تضمين جميع الأطفال، وعرض بعض

المواثيق الدولية والمحلية ذات الصلة، ومناقشة بعض التحديات التي قد تواجه تضمين جميع الأطفال، وكذا الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة وتطبيق أداة الدراسة الميدانية على عينة البحث، وجمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج، ومن ثم وضع آليات لتضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يتناول البحث الحالي الإطار النظري من خلال عرض مبحثين رئيسيين هما: التضمين والمواثيق الدولية والمحلية، ويتخلل ذلك عرض بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بقضية البحث.

المبحث الأول: التضمين Inclusion:

يُعتبر التضمين مرادفاً للمشاركة الفعالة لجميع الأطفال باختلاف قدراتهم وخلفياتهم في قاعات رياض الأطفال، مع إمدادهم بالخدمات التي يحتاجونها لتحقيق نواتج التعلم المطلوبة، ولتنمية علاقات إنسانية واجتماعية فعالة فيما بينهم. وعليه يمكن عرض قضية التضمين من خلال ما يلي:

(١-١) مفهوم التضمين:

هو فلسفة مبنية على أساس أن كل أفراد المجتمع متساوون في الحقوق، ويجب أن يُحترموا ويُقدروا جميعاً، وأن تتاح لهم الفرص المتكافئة ليشاركوا مشاركة كاملة في كل أنشطة المجتمع، وأن على المجتمع تقبل كل أفراده بدون تمييز أو تهميش.

والتضمن هنا كما تؤكد دراسة Parnell (٢٠١٨) يعني على وجه الخصوص ترحيب المؤسسة بجميع الأطفال، بمن فيهم الذين قد يُستبعدوا عادة من النظام التعليمي وذلك لأسباب مختلفة مثل النوع أو الفقر أو المرض أو الإعاقة ... وغيرها، وإيجاد مناخ مناسب يتيح مشاركة الجميع من خلال أنشطة قائمة على اللعب بطريقة مرنة تلائم احتياجات كل الأطفال، وتساعد على تطوير قدراتهم في ضوء الفروق الفردية بينهم، وتكوين اتجاهات إيجابية وداعمة لدى كل المحيطين بالأطفال، ووضع سياسات وبناء ممارسات تكافح التمييز بين الأطفال.

(١-٢) أهمية التضمين:

يستهدف التضمين بمؤسسات رياض الأطفال إعطاء اهتمام خاص بالفئات المهمشة الأكثر عُرضة للخطر، ووقف التمييز ضدهم سواء بقصد أو بدون قصد، وعليه يمكن تحديد أهمية قضية التضمين لجميع الأطفال كما تشير إليها دراسة Frakas (٢٠١٤)، والتقرير العالمي لرصد التعليم (٢٠١٩)، وذلك على النحو التالي:

- زيادة مشاركة جميع الأطفال في أنشطة الروضة والعمل على تقليل فرص الاستبعاد منها.
- تقدير كل الأطفال بغض النظر عن الفروق والاختلافات فيما بينهم.
- تقليل العوائق التي تواجه تعلم الأطفال ومشاركتهم، والاعتراف بحق الأطفال في الحصول على الرعاية والتعليم الجيدين.
- تعديل السياسات والاتجاهات وطرق التعلم، بما يسمح باحترام الفروق الفردية بين الأطفال.
- النظر إلى الاختلافات بين الأطفال على أنها مصادر لدعم تعلمهم، وليس على أنها مشكلات يجب التغلب عليها.

وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أنه يُضاف لما سبق أهمية العمل على رفع كفاءة معلمات رياض الأطفال، حتى يستطعن استيعاب تلك الفروق الفردية والتعامل معها بطرق مناسبة، وكذا العمل على تحسين ودعم استمرارية التعاون بين الروضة والمجتمع، والإقرار بأن التضمين في هذه المرحلة هو جانب من جوانب التضمين في المجتمع ككل.

(١-٣) فئات الأطفال المهمشون/ المستبعدون:

تشير نتائج العديد من الدراسات ذات الصلة ومنها دراسة Xuan and Others (٢٠١٥) وبيسي (٢٠١٤)، إلى تعدد فئات الأطفال المعرضون للتهميش أو الاستبعاد من خدمات المؤسسات التعليمية لأسباب مختلفة، وعليه يمكن تحديد فئات هؤلاء الأطفال على النحو التالي:

- **الفئة الأولى:** المقيدون بالمؤسسات التعليمية ويحضرون بانتظام، ولكنهم لا يشاركون في الأنشطة بنفس القدر الذي يشارك به أقرانهم، وتتضمن تلك الفئة الأطفال ذوي الإعاقات المختلفة، أو الذين لديهم ظروف معيشية صعبة، بما فيها المشكلات الصحية التي تعوق تعلمهم داخل الروضة.
- **الفئة الثانية:** المقيدون لكنهم غير منتظمين في الحضور، أو شبه منقطعين، وبالتالي لا يشاركون بالشكل المطلوب، وتشمل هذه الفئة: الأطفال الذين يعيشون في أماكن بعيدة وقرى نائية، والأطفال الذين يتأثرون ببعض المعتقدات الثقافية التي تقلل من أهمية التعليم، وتمثل البنات في بعض الثقافات نسبة كبيرة من هؤلاء الأطفال، وكذا الأولاد في بعض البيئات الفقيرة التي يساعد فيها الطفل الذكر في اقتصاد العائلة.
- **الفئة الثالثة:** الأطفال غير المقيدين، وتتضمن هذه المجموعة الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمؤسسات التعليمية، والأطفال الذين ليس لديهم شهادات ميلاد رسمية، والأطفال ذوي الإعاقة ممن تمنعهم بعض العوائق من انضمامهم أو استمرارهم في التعليم، أو الأطفال الذين نشأوا داخل أسر لا تقدر قيمة التعليم.

ويتفق البحث الحالي مع بعض الدراسات مثل دراسة سمية منصور ورجاء عواد (٢٠١٢) ودراسة Susam, J (٢٠١٧) في أهمية وضع حلول للتقليل من المعوقات المختلفة التي يمكن أن تحد من استمرار الأطفال ومشاركتهم في أنشطة وبرامج رياض الأطفال، من خلال البحث السريع لتحديد الأسباب المختلفة للاستبعاد، ووضع الخطط الكفيلة بالتغلب على الأسباب المختلفة لاستبعادهم، علماً بأن البحث الحالي يركز على الفئتين الأولى والثانية، أما الفئة الثالثة فتحتاج إلى تضافر جهود مؤسسات عديدة لضمان التحاقهم بالمؤسسات التعليمية، ومن ثم نجاحهم في حياتهم مستقبلاً.

(٤-١) عوائق وتحديات تضمين جميع الأطفال:

أشارت العديد من الدراسات مثل دراسة Linda P. And others (٢٠١٥) وبعض التقارير ذات الصلة مثل التقرير العالمي لرصد التعليم (٢٠١٦) إلى تعدد العوائق التي تؤدي لاستبعاد الأطفال من التعليم أو تهميشهم، كما أكدت على أن

ذلك يمثل تحدياً يواجه الطفل وتكمن على وجه الخصوص بالمجتمع الذي يعيش فيه وليس في الطفل مهما كانت ظروفه، ويمكن تحديد تلك العوائق كما يلي:

عوائق ترتبط بالأسرة:

- نظرة بعض الأسر السلبية للطفل خاصة إذا ما كانت لديه مشكلة سلوكية أو صحية أو إعاقة، بسبب قلة برامج التوعية الموجهه لهم.
- تحمل الأم العبء الأكبر بمفردها في الغالب، والبعض لا يعتبر التعليم في الروضة ضمن أولوياتها.
- تخوف كثير من الأسر من مواجهة النظرة السلبية لهم خاصة إذا ما كان لديهم طفل معاق، أو ذوي مستوى تعليمي أو اقتصادي منخفض.
- ارتفاع المصروفات الخاصة بالروضة فوق إمكانيات بعض الأسر خاصة في بعض القرى والنجوع ذات المستوى الاقتصادي المنخفض.
- عدم وجود روضات أو مدارس قريبة من محل إقامة أسر بعض الأطفال.
- نقص وعي بعض الأسر بأهمية مرحلة رياض الأطفال، أو بكيفية الاستفادة والمشاركة في البرامج المقدمة للأطفال.

عوائق ترتبط بالروضة والعاملين بها:

- قلة الإمكانيات والوسائل المتوافرة لدى الروضة، للتوعية بأهمية نهج التضمين الشامل وبكيفية تطبيقه.
- مقاومة بعض العاملين برياض الأطفال للتغيير في أسلوب العمل، لجعله أكثر ترحيباً بالاختلافات والفروق الفردية.
- وجود اتجاهات سلبية لدى مقدمي الخدمات تجاه الأطفال الذين لديهم مشكلات أو إعاقات.
- ضعف مراعاة البرامج والخبرات المقدمة للأطفال للفروق الفردية بينهم في كثير من الأحيان.
- البرامج والاتجاهات الحالية تعزز فكرة عزل الأطفال ذوي الإعاقة البسيطة في مراكز خاصة بدلاً من دمجهم مع العاديين.

- ضعف مناسبة بيئة الروضة المادية لاستقبال جميع الأطفال أو ضيق المساحات، وكذلك عدم مقابلتها للمعايير.

عوائق ترتبط بالتشريعات:

- التشريعات من قوانين وقرارات واللوائح الخاصة بعملية التضمين الشامل مبهمة، والواضح منها قد لا يتم تفعيله بشكل مناسب.
- عدم إدراج قضايا فئات الأطفال المهمشين والمستبعدين من التعليم على قائمة اهتمامات بعض القيادات المحلية.
- نقص الوعي لدى الكثير من المسئولين رغم وجود التشريعات الملزمة لهم بتطبيق التضمين باعتباره من حقوق الأطفال.
- وجود معوقات داخل رياض الأطفال حيث أن غالبيتها غير مجهزة لتطبيق التضمين الشامل، وكثيراً ما تكون القرارت الإدارية والمالية عائقاً نحو استكمال التجهيزات.

عوائق ترتبط بالمجتمع المحلي:

- لا تزال العديد من الثقافات ببعض المجتمعات لا تدعم فكرة التضمين للجميع نتيجة رسوخ أنظمة وتقاليد العزل.
- المواقف الشخصية المسبقة والأفكار الخاطئة يعزز فكرة عزل فئات بعينها وعدم تشجيعهم على المشاركة اليومية في أنشطة المجتمع.
- ارتفاع نسبة الأمية في بعض المجتمعات خاصة الفقيرة والنائية وذات الثقافات المغلقة، يؤدي لقلة الوعي بأهمية قضية التضمين الشامل.
- الاتجاهات والمواقف السلبية لدى بعض فئات الأطفال من الأسر الفقيرة أو الأميين أو من لديهم أطفال معاقين ... إلخ.
- ضعف إقبال أعضاء المجتمع المحلي على المشاركة في دعم أنشطة الروضة.

وتضيف دراسة قامت بها Unicef (٢٠١٨) أنه ما زال تفهم أهمية اللعب في مرحلة رياض الأطفال غائباً عند كثير من المجتمعات، وبالتالي فإن الإحساس بأهمية رياض الأطفال ما زال غائباً، حيث أن اللعب هو وسيلة التعلم بتلك المرحلة، ومن ثم يرسخ قضية المساواة بين الأطفال.

(٥-١) خطوات التضمين الشامل بمؤسسات رياض الأطفال:

على الرغم من أن التضمين قد يبدو للوهلة الأولى صعب التحقيق، وعلى الرغم من أن البعض قد يبدي تخوفه من هذه العملية، إلا أنه من الضروري أن نتذكر أن بإمكان جميع الأطفال تحقيق الاستفادة من خلال إلحاقهم برياض توفر فرصاً تعليمية متكافئة وقائمة على اللعب التربوي، وربما قد نتفاجئ عندما نعلم أن الكثير من الاستراتيجيات التي نقوم بتوظيفها داخل القاعات يمكن أن تساهم في توفير فرص لجميع فئات الأطفال سواء المعرضين للخطر أو من يعانون من إعاقات ... وغيرهم.

وتتفق العديد من الدراسات الحديثة مثل دراسة Merita (2017)، Filmer (2018) أن هناك أربع خطوات أساسية للمساهمة في توفير فرص تعليمية لتضمين جميع الأطفال، هي:

(أ) تحديد اهتمامات واحتياجات وأنماط تعلم الأطفال:

يتطلب ذلك من المعلمين إجراء عمليات تقييم فردية، سواء بصورة مبدأية أو بشكل متواصل، وربما يتطلب ذلك الاعتماد على خبرات أخرى لتمكينها من استيعاب الاحتياجات والمتطلبات الخاصة لدى الأطفال، ولاسيما تلك الفئات التي تعاني من إعاقات واضحة أو تهميش لأي سبب.

ومن الضروري هنا الاستعانة بأولياء الأمور للحصول على المعلومات اللازمة لتخطيط عملية تعلم الأطفال، مع توضيح الغرض من تلك المعلومات ليتأكد الوالدين من الغرض من الأنشطة التي يبذلها المعلمين سعياً لإعداد خطط تتناسب مع احتياجات الأطفال، والتي لا تهدف على الإطلاق إلى استبعاد أو تهميش أي طفل.

وفي هذا الإطار، ربما يتسنى لمعلمة رياض الأطفال الإستعانة بمتخصصين آخرين للاستفادة من خبراتهم في تحديد جوانب القوة لدى تلك الفئات من الأطفال، بالإضافة إلى التعرف على المجالات الخاصة والاحتياجات الفردية لكل منهم، وعليه يجب ألا تتردد المعلمة في طلب المساعدة والدعم ممن يتمتعون بخبرات في هذا المجال.

(ب) وضع أهداف واقعية:

وتتضمن هذه الخطوة كل من المعارف والمعلومات التي تتوافر لدى المعلم حول أساليب تعلم الاطفال بالإضافة إلى التوقعات والأهداف سواءاً العامة أو الخاصة، بالإضافة إلى ذلك خبرات وأنشطة المنهج، حيث يساهم ذلك في تحديد المستويات التي من المتوقع أن يتمكن الأطفال من تحقيقها، وفي الوقت ذلك يقدم المنهج المزيد من المعلومات التفصيلية حول المحتوى التعليمي التي لابد وأن يتمكن الأطفال من اكتسابها، وهنا يجب أن يبادر المعلمين بتحديد الأهداف السلوكية الخاصة لتوجيه عملية إعداد وتحضير الأنشطة التعليمية.

وفي واقع الأمر يتضح جلياً أن هذه الأهداف قد تختلف بناءً على مستوى قاعة رياض الأطفال سواءً المستوى الأول أو الثاني، بالإضافة غلى درجة الاستعداد الذي يبديه كل طفل والاختلافات والفروق الفردية، ومعدلات النمو التي تتفاوت من طفل لآخر، ويمكن تصنيف هذه الأهداف باعتبارها درجات يمكن للطفل الوصول إليها.

(ج) تخطيط استراتيجيات وأساليب تطبيق المنهج:

حيث يمثل التخطيط عاملاً أساسياً لتحقيق النجاح، ففي واقع الأمر يقوم المعلمون بالتعاون سوياً لتنظيم بيئة التعلم بعناية بهدف التحقق من إتاحة الفرص اللازمة أمام كافة الأطفال، لتعزيز عملية التعلم والنمو لدى الجميع، وتشير دراسة Young K (٢٠١١) أن المعلم يقوم باختيار كل نشاط من الأنشطة المقرر تنفيذها، بالإضافة إلى كافة المواد التعليمية التي يزور الأطفال بها، ويشجعهم على استخدامها بهدف استكشاف بيئة التعلم.

وبناءً على ذلك يتطلب الأمر من معلمة رياض الأطفال توفير تشكيلة متنوعة من المواد والخامات، للتحقق من مشاركة كافة الأطفال بشكل كلي في الأنشطة التي ترتبط بشكل مباشر مع الأهداف العامة والخاصة التي تبادر المعلمة بتحديدها للأطفال ومن واقع إدراكنا بأن إرتفاع مستويات مشاركة الأطفال تساهم بالفعل في تحسين مستويات التفكير والاستنتاج والارتقاء بالسلوكيات، بالإضافة إلى تعزيز التفاعل بين الأقران، فإن رفع مستوى المشاركة على مستوى قاعة

رياض الأطفال بشكل عام يعود بالفائدة على كافة الأطفال، وذلك بغض النظر عن جوانب القوة واحتياجات التعلم الفردية لكل منهم.

(د) متابعة تقييم أداء الأطفال على مدار الوقت:

تمثل عملية متابعة التقدم عاملاً هاماً وحاسماً، إذ كيف قد يتسنى للمعلم تخطيط أنشطة التعلم، مالم يتعرف أولاً على مدى تمكن الأطفال من تحقيق الأهداف الذي قام بإعدادها بشكل مسبق، بالإضافة إلى تحديد مجالات وجوانب الصعوبة التي تواجههم، بالإضافة إلى تحديد احتياجاتهم ومتطلباتهم التالية، وفي واقع الأمر ترتبط عملية متابعة مستويات التقدم التي يتمكن الأطفال من تحقيقها مسبقاً.

ومن الجدير بالذكر أنه يجب أن يكون هناك أداة للتقويم المستمر تصف بشكل تفصيلي الخطوات التي من المتوقع أن يجتازها طفل الروضة، لتمكينه من تحقيق كافة الأهداف العامة والخاصة من خلال تخطيط الأنشطة المختلفة التي تراعي كافة مستويات الأطفال.

وتأسيساً على ما سبق، فإن اهتمام الدولة بالأطفال مع اختلافهم يعد مظهراً من مظاهر التقدم والرقي، وبقدر ما تعطي من حماية ورعاية لجميع الأطفال في صورة تشريعات وبرامج وخدمات ومشروعات، لإشباع احتياجات الأطفال بصفة عامة، والمحرومين والمهمشين بصفة خاصة، بقدر ما تضمن تنشئة جيل سليم قادر على تحمل أعباء مسئولية رسالته في الحياة. (عمر، ٢٠١٠، ٨٣)، وخلال الصفحات التالية سيتم عرض بعض المواثيق والتشريعات الدولية والمحلية ذات الصلة بتضمين جميع الأطفال بمؤسسات التعليم بوجه عام، ومؤسسات رياض الأطفال على وجه الخصوص.

المبحث الثاني: المواثيق الدولية والمحلية:

بدأ الاهتمام بحقوق الطفل في التنامي منذ بداية القرن العشرين، حيث وضعت الدول قوانين وتشريعات تحمي الطفل وتساند نموه بطريقة سليمة، كما وضع المجتمع الدولي من خلال العديد من المنظمات والهيئات الطفولة موضعاً خاصاً، وصدرت مواثيق عديدة تهدف إلى خلق عالم أفضل للطفل، وفي هذا

الإطار سيتناول البحث الحالي أهم المواثيق الدولية والمحلية التي تهدف لحماية حقوق الأطفال على كافة المستويات.

(٢-١) حقوق الطفل على المستوى الدولي:

بدأ الاهتمام بالطفل على المستوى الدولي مع إنشاء عصبة الأمم المتحدة عام ١٩١٩، حيث نصت المادة (٢٣) من نظامها الأساسي على تعهد الدول الأعضاء بالسعي إلى توفير وضمان ظروف عادلة للعمل وإنسانية للرجال والنساء والأطفال في بلادهم وفي جميع البلدان الأخرى. (زيدان، ٢٠٠٤، ص٩). ثم تعددت الإعلانات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

(٢-١-١) إعلان جنيف (١٩٢٤):

أصدرته الجمعية العامة لعصبة الأمم في شأن حقوق الطفل، والذي كان الخطوة الأولى في مجال الاهتمام بكفالة حقوق الطفل على الصعيد الدولي، ويرجع الفضل في فكرة هذا الإعلان إلى الاتحاد الدولي لإنقاذ الطفولة والذي أسسته البريطانية Eglantyne Jebb، بعد أن رأي العالم حجم المآسي التي راح الأطفال فيها خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٩)، وتم إعتماد ذلك في جنيف عام ١٩٢٤ (حمودة، ٢٠٠٧، ص٢٤)، ولقد أشار كلاً من خليل (٢٠٠٣) والأحدم (٢٠٠٩) إلى أن الإعلان قد تضمن مفاهيم جديدة لم يتم التعرض لها من قبل، مثل التزام الدول بحماية الأطفال بغض النظر عن الاعتبارات العرقية أو الدينية أو الاقتصادية ... وغيرها.

ولكن يُعاب على هذا الإعلان أنه لم يتناول حقوق الطفل إلا تناولاً جزئياً، كما لم يتضمن أية وسيلة للرقابة الدولية على تطبيق مبادئه، كما لم يهتم بخلق كيان تنظيمي يسهم في تحقيق الغايات التي من أجلها صدر هذا الإعلان.

(٢-١-٢) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨):

زاد الاهتمام على المستوى الدولي بحماية حقوق الإنسان بوجه عام وحقوق الطفل على وجه الخصوص، حيث نادى بعدم التمييز بين البشر بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو اللون ... وغيرها (Curch, and Bateman, 2019, P. 23).

وتشير المادة (٢٥) من الإعلان العالمي في البند الثاني على ما يلي: "للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين، ولجميع الأطفال حق التمتع بالحماية الاجتماعية نفسها"، كما أشار الإعلان في مادته (٢٦) إلى: "حق الطفل في التعليم على أن يكون بالمجان خاصة في مراحله الأساسية" (Eva and Others, 2005, P. 12).

وفي هذا الإطار، نجد أن النص الوارد في الإعلان حول حقوق الطفل هو نص عام، ولم يكن على قدر كاف لمواجهة متطلبات حماية ورعاية الطفولة.

(٢-١-٣) إعلان حقوق الطفل (١٩٥٩):

أضاف هذا الإعلان مفهوماً جديداً ذي صلة بحقوق الطفل، وهو مبدأ الحماية بكل أنواعها الجسدية والفكرية والأخلاقية، كما نادى بتوسيع نطاق الحماية، فصارت تبدأ من لحظة تكوين الطفل في بطن الأم، بعد أن كانت في الماضي منذ لحظة الميلاد، ويتكون من ديباجة وعشر مبادئ أساسية حيث تشير دراسة Sabine (2014) أن الديباجة وضعت للأسباب التي من أجلها يستحق الطفل حماية خاصة، وتتلخص في القصور الجسماني والعقلي للطفل، وأهمية تمتعه بطفولة سعيدة، كما تدعو المنظمات والدول إلى وضع تدابير تشريعية وغير تشريعية وفقاً لمبادئ هذا الإعلان.

ويلاحظ أن مبادئ هذا الإعلان كانت غير ملزمة للدول الأعضاء، كما لم تتضمن وسائل للرقابة مع ضمان وحماية حقوق الطفل، بالإضافة إلى أن تطبيق هذه المبادئ يحتاج لموارد مالية وإلا تعتبر حبراً على ورق خاصة في المجتمعات والدول الفقيرة.

(٢-١-٤) اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩):

من أهم الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف المعنية بحقوق الطفل من حيث مضمونها واتساعها، وتعتبرها عواد (٢٠١٢) جزءاً رئيسياً ومتمماً لقانون حقوق الإنسان، كما تنوه في الديباجة إلى حق الطفل في الرعاية والحماية القانونية والمساعدة قبل الولادة وبعدها، ففي المواد (٢، ٣، ٦، ١٢) تشير إلى تضمين حقوق الطفل دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو الدين،

ووضع مصالح الطفل في الاعتبار الأول، ودور مؤسسات الدولة في كفالة تلك الحقوق.

كما تنص المادة (١٩) على أنه يجب على الدول أن تحمي الطفل من الإساءة أو الإهمال أو سوء المعاملة أو الاستغلال أو التمييز، وتوفير الدعم اللازم للطفل ولمن يتعهدون برعايته.

كما تتضمن المواد (٢٨، ٢٩، ٣١) على حق الطفل في التعليم، وأنه يجب على الدول تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العلمية والبدنية، ويتم تناول احتياجات الطفل للعب والترويح وأنشطة ثقافية وفنية، كما تضمنت المواد (٢٣، ٢٤، ٢٥) حقوق الطفل المعاق، وواجب الدولة تجاهه، وعن كيفية الحصول على تلك الرعاية مجاناً، سواء فيما يختص بالتعليم أو الصحة أو التدريب أو إعادة التأهيل.

من خلال هذا العرض لبعض المواثيق الدولية ذات الصلة، نجد أنها شملت كافة الحقوق الأساسية للطفل وأصبحت بموجبها قانوناً دولياً ملزماً للجميع مع إعطاء الدول الأطراف حرية التحفظ على البنود التي لا تتماشى مع خصوصية كل دولة، كما اهتمت بضمان حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، كما دعت إلى التعاون الدولي لحماية الطفل والوفاء بحاجاته، وخصصت لتعليمه بنوداً متعددة تضمن حقوق جميع الأطفال دون استثناءات، وعليه قامت الدول الأطراف ومن بينها مصر بمعالجة تلك الاتفاقيات وتفسير نصوصها في صورة تشريعات محلية وآليات تضمن توافر الفرص والتسهيلات لإتاحة النمو الشامل المتكامل لجميع الأطفال دون تمييز أو استثناء.

(٢-٢) حقوق الطفل على المستوى المحلي ...

أكدت الدساتير والتشريعات المصرية وبالأخص ما جاء منها بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على الحقوق التي تضمن الحماية للطفولة والأمومة والأسرة، وتعتبر هذه الوثائق توجهاً قومياً باعتبار التعليم قضية أمن قومي، يستلزم بناء الشخصية وامتلاك المهارات والقدرة على المنافسة والتميز، في إطار النظام العالمي وتحديات القرن الحادي والعشرين بثوراته المعرفية والتكنولوجية والاتصالية (رفاعي،

٢٠١٣، ص ٤٧). وعليه سيتم عرض عدد من المواثيق التشريعية والجهود المؤسسية لضمان حقوق جميع الأطفال دون تمييز أو تهميش في جمهورية مصر العربية، وذلك على النحو التالي:

مدى التزام مصر بتطبيق اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩):

حرصت مصر منذ انضمامها لاتفاقية حقوق الطفل على الإنفاذ الفعال لأحكام الاتفاقية، حيث استكملت مجموعة العمل التشريعية المشكلة بالمجلس القومى للطفولة والأمومة جهودها في تجميع كافة الأحكام المتعلقة بالطفولة في قانون واحد صدر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، وبذلك تكون من الدول الرائدة في تطبيق اتفاقية حقوق الطفل (زيدان ،٢٠٠٤ ، ص٩٤).

جدير بالذكر أن مصر كانت من الدول العشرين السباقة التى صدقت على اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩، ويُحسب لها أنها بتصديقها على الاتفاقية قد قبلت مختارة نوعاً من المساءلة الدولية عن مدى احترامها لحقوق الطفل، ويشير Khan and Others (٢٠١٧) أن الاتفاقية لا تنص فحسب على حقوق يتعين على الدول احترامها أو إجراءات قومية يلزم اتخاذها لكفالة هذه الحقوق، وإنما على إجراءات دولية يتمكن المجتمع الدولى بواستطها من متابعة مدى تنفيذ الدول الأطراف في الاتفاقية لالتزاماتها، ومن هذه الإجراءات أن تتقدم هذه الدول إلى لجنة حقوق الطفل بتقارير دورية عن مدى تنفيذها لالتزاماتها طبقاً لبنود الاتفاقية.

إعلان العقد الأول لحماية الطفل المصرى ورعايته ١٩٨٩/١٩٩٩:

تعتبر وثيقة حماية الطفل المصرى ١٩٨٩/ ١٩٩٩ هى أول وثيقة مصرية خالصة توجه إلى الطفل، مما يدل على وضع الطفل في مقدمة اهتمامات الدولة باعتباره أساس التنمية والمستقبل، فدعت إلى إعطاء مزيد من الأولوية لمشروعات الطفولة في خططنا المستقبلية، والسعى المستمر من أجل توفير حياة أفضل لأطفالنا.

وتضمنت أهداف وثيقة حقوق حماية الطفل الأولى كفالة التعليم الأساسى لجميع الأطفال، وإعطاء الطفل المصرى نصيباً عادلاً من الثقافة بكل فروعها من آداب وفنون ومعرفة وإعلام، وكذا توفير قدر مناسب من الرعاية

الاجتماعية والصحية والنفسية للأطفال ذوي الإعاقة ... وغيرها. (المجلس القومى للطفولة والأمومة،١٩٩٠)

وفي هذا الإطار، فإن إعلان وثيقة العقد الأول لحماية الطفل المصرى ١٩٨٩/ ١٩٩٩ اعتبر سباقاً في مجال حماية الطفولة، إذ وضع احتياجات الأطفال وحقوقهم في مركز الصدارة لمختلف الاستراتيجيات التنموية المستقبلية، مستنداً إلى حقيقة مفادها أن الطفولة هى المرحلة التى تتشكل فيها عقول وأجساد شباب المستقبل، وتؤثر فيها الظروف والمشكلات الصحية والاجتماعية والاقتصادية على تنشئة الطفل ونموه.

إعلان العقد الثانى لحماية الطفل المصرى ورعايته ٢٠٠٠/٢٠١٠:

كان إعلان وثيقة عقد الطفولة الثاني بمثابة إشارة البدء لأن تحتل قضايا الطفولة مكانها اللائق من الاهتمام باعتبارها المركز والجوهر لكل خطط المستقبل ولكل آفاق التقدم. وتكمن ثلاثة حقائق أساسية وراء تحديد أهداف العقد الثانى للطفولة تضمنت التقدم العلمى والتكنولوجى الذى شهده القرن المنصرم، وثورة الاتصالات التى يشهدها عالم اليوم، والأطفال هم القلب والجوهر في كل ما سبق من رؤى.

وجاءت أهداف العقد الثانى للطفولة لتؤكد على حقوق الطفل في كافة المجالات، وأشارت إلى أهمية مشاركته بغض النظر عن أية اعتبارات، ففي مجال التعليم على سبيل المثال تم التأكيد على ضرورة التوسع في إنشاء رياض الأطفال لتصبح جزءاً من مرحلة التعليم الإلزامى المجانى، وإتاحة فرص التعليم بمختلف أنواعه للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة وبما يناسب ظروف كل منهم، وكذا رعاية الأطفال الموهوبين وتنمية قدراتهم واستثمارها. (المجلس القومى للطفولة والأمومة، ٢٠٠٠)

قانون الطفل المصرى ١٩٩٦ والمعدل بالقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨:

يعد قانون الطفل المصرى رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ من أبرز القوانين التى عالجت قضايا حقوق الطفل المصرى، وقد جاء هذا القانون تتويجاً لجهود مكثفة قام بها المجلس القومى للطفولة والأمومة، كما جاء صدوره متسقاً مع كون مصر طرفاً فى الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الطفل والمبرمة فى عام ١٩٨٩.

ونظراً لما يتمتع به هذا القانون من اهتمام كبير فى الأوساط المصرية على اختلافها تشريعية وتنفيذية وقضائية، فقد أُجريت عليه فى يونيو ٢٠٠٨، وهى التعديلات التى جاءت بدورها لتمثل تتويجاً لسنوات طويلة من الجهد والبحث فى سبيل حماية أكثر للطفل المصرى وفى سبيل النهوض به وتحقيق رقيه، وتؤكد الرشيدي (٢٠١٠) على أن تلك التعديلات تأتى فى إطار تنفيذ مصر لتعهداتها الدولية الناشئة عن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، حيث كانت هناك حاجة ماسة لإدخال بعض التعديلات عليه خاصة بعد أن انضمت مصر للعديد من اتفاقيات حقوق الإنسان، كما كشف التطبيق العملى للقانون عن الحاجة إلى تعديل بعض أحكامه لكفالة المزيد من حقوق الطفل وتقوية السياج التشريعى اللازم لحمايتها، والتأكيد على احترامها فى إطار المبادئ الإنسانية والشرعية الدولية التى تصون وتحمى حقوق الطفل. ومن هنا نجد أن مواد قانون الطفل تقوم على تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة للطفل في شتى المجالات العقلية والحركية والجسمية والنفسية والانفعالية والاجتماعية والخلقية، حيث تشير المادة (٥٤) إلى أن "التعليم حق لجميع الأطفال في مدارس الدولة بالمجان"، وبالتالى ضرورة إكساب الطفل العادات الاجتماعية والثقافية والتربوية المتفق عليها اجتماعياً، وتهيئته نفسياً وتربوياً وتعليمياً للالتحاق بالمرحلة الأعلى من التعليم، مع الأخذ فى الاعتبار الفروق الفردية من حيث القدرة والاستيعاب، وفى الوقت نفسه من حيث كونه سوى البنية أو من ذوى الاحتياجات الخاصة.

الدستور المصري (٢٠١٩):

يعد الدستور المصري (٢٠١٩) هو آخر نسخة معدلة من دستور (٢٠١٤)، والذي يُعد الأفضل على الإطلاق من حيث الشمولية ومراعاة حقوق جميع أفراد الشعب المصري، ولقد خصص العديد من المواد التي تناولت حق الجميع في التعليم بوجه عام، كما أشار صراحة إلى الطفولة المبكرة وإلى مراعاة حقوق كافة الأطفال ليضمن تعليم متميز وعادل للجميع دون تمييز.

فقد أشار في مادته رقم (١١) إلى كفالة الدولة لتحقيق المساواة للجميع دون استثناء، كما أكد في مادة (١٩) إلى أن التعليم حق لكل مواطن مصري ويهدف

إلى بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز. كما ركز على الطفل في المادة (٨٠) بالتأكيد على الرعاية الشاملة للطفل من كافة النواحي، وحق كل طفل في التعليم المبكر في مراكز الطفولة حتي السادسة، كما أكد التزام الدولة بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع. (الدستور المصري، ٢٠١٩)

وتأسيساً على ما سبق، وبالرغم من كل التشريعات السابق عرضها إلا أن الواقع الفعلى يشير إلى استمرار الفجوة بين التشريع والتطبيق، الأمر الذى ترتب عليه تعدد فئات الأطفال المهمشين وغير المندمجين في أنشطة الروضة، ومن ثم أدى ذلك إلى عدم تكافؤ الفرص بين الأطفال عند الالتحاق بالمدرسة الابتدائية، وهذا كله له أثره على تشكيل الأطفال بحيث يصبحون أكثر عرضة لخطر التسرب من التعليم مستقبلاً. وعليه كان من المحتم عمل دراسة ميدانية لرصد واقع ممارسات تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية، بهدف اقتراح عدد من التوصيات الإجرائية التي قد تحول دون تهميش بعض فئات الأطفال بمرحلة ما قبل المدرسة.

الدراسة الميدانية:

عينة البحث:

تكونت العينة الأساسية للبحث من (١٠٤) روضة من رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية، ويوضح الجدول الآتى توزيع العينة بحسب متغيرات البحث:

جدول (١)

وصف أفراد العينة بحسب متغيرات البحث

(ن= ١٠٤)

متغيرات البحث	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
١- نوع الروضة	رسمي عربي	٥٤	٥١.٩ %
	تجريبى	٣٦	٣٤.٦ %
	خاص	١٤	١٣.٥ %
٢- طبيعة الروضة	حضر	٧٢	٦٩.٢ %
	ريف	٣٢	٣٠.٨ %

صدق وثبات بطاقة الملاحظة:

أولاً: صدق بطاقة الملاحظة:

تم التأكد من صدق بطاقة الملاحظة من خلال ما يلى:

١- الصدق الظاهرى (Face Validity):

تم عرض الصورة الأولية من بطاقة الملاحظة على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص بلغ عددهم (١١) محكمًا، وذلك بهدف استطلاع آرائهم حول مدى السلامة اللغوية والدقة العلمية لمؤشرات البطاقة، ومدى انتماء كل منها للمحور الذى تمثله، وحذف أو إضافة أو تعديل ما يرونه مناسبًا، وتم التعديل فى ضوء آراء السادة المحكمين وبذلك تم الحصول على الصورة النهائية من بطاقة الملاحظة.

٢- صدق الاتساق الداخلى: (Internal Consistency Validity):

تم استخدام مؤشرات بطاقة الملاحظة في مُلاحظة (٢١) روضة أطفال كعينة استطلاعية للبحث، وتم استخدام معامل إرتباط "بيرسون" (Person Correlation) فى حساب مدى ارتباط كل محور بالدرجة الكلية للبطاقة، وجاءت النتائج كما يوضح الجدول الآتى:

جدول (٢)

نتائج صدق الاتساق الداخلى لمحاور بطاقة الملاحظة (ن= ٢١)

محاور بطاقة الملاحظة	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
الأول: عناصر البيئة الفيزيقية برياض الأطفال	٠.٨٦٥	دال عند ٠.٠١
الثاني: ممارسات معلمات رياض الأطفال	٠.٨٢١	دال عند ٠.٠١
الثالث: ممارسات إدارة مؤسسات رياض الأطفال	٠.٧٣٨	دال عند ٠.٠١
الرابع: السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال	٠.٧٩٢	دال عند ٠.٠١
الخامس: العلاقة مع أولياء أمور الأطفال	٠.٨٣٦	دال عند ٠.٠١
السادس: العلاقة مع المجتمع المحلي	٠.٨٠٩	دال عند ٠.٠١

يتضح من الجدول (٢) أن معاملات ارتباط محاور بطاقة الملاحظة بدرجتها الكلية تراوحت بين (٠.٧٣٨- ٠.٨٦٥)، وكانت جميع هذه القيم دالة احصائيًا عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، مما يؤكد على أن جميع محاور بطاقة الملاحظة تتمتع بدرجة كبيرة من الصدق الداخلى.

ثانيًا: ثبات بطاقة الملاحظة:

تم التأكد من ثبات بطاقة الملاحظة من خلال ما يلى:

١- الثبات بطريقة ألفا كرونباخ: (Alpha Cronbach's):

تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ لحساب ثبات محاور بطاقة الملاحظة ودرجتها الكلية، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائى (SPSS) للبيانات التي تم جمعها من العينة الاستطلاعية، وجاءت النتائج كما يعرضها الجدول الآتى:

جدول (٣)

نتائج ثبات بطاقة الملاحظة بطريقة ألفا كرونباخ (ن= ٢١)

محاور بطاقة الملاحظة	عدد المؤشرات	معامل الثبات
الأول: عناصر البيئة الفيزيقية برياض الأطفال	١٣	٠.٨٨٤
الثاني: ممارسات معلمات رياض الأطفال	١٠	٠.٨٥٣
الثالث: ممارسات إدارة مؤسسات رياض الأطفال	٦	٠.٧٩٨
الرابع: السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال	٧	٠.٨٢٦
الخامس: العلاقة مع أولياء أمور الأطفال	٨	٠.٨٦١
السادس: العلاقة مع المجتمع المحلي	٦	٠.٨٤٢
الدرجة الكلية لبطاقة الملاحظة	٥٠	٠.٩٠١

يتبين من الجدول (٣) أن معاملات ثبات محاور بطاقة الملاحظة تراوحت بين (٠.٧٩٨- ٠.٨٨٤)، كما بلغ معامل الثبات العام للبطاقة (٠.٩٠١)، وتؤكد هذه القيم على أن بطاقة الملاحظة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

٢- الثبات بطريقة اتفاق المُلاحظين: (Observers' Agreement):

اشترك الباحث مع زميل له فى تحديد واقع تضمين الأطفال بعدد (٥) رياض أطفال من المشاركين في العينة الاستطلاعية، وسجل كل منهما مُلاحظاته فى ضوء مؤشرات البطاقة، وتم استخدام معادلة كوبر (Cooper) لحساب نسبة الاتفاق بين المُلاحظين، وقد بلغ معامل الاتفاق العام (٩٤.٤%) وهى قيمة تؤكد على أن بطاقة الملاحظة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

معيار الحكم على قيم المتوسطات:

تم استخدام مقياس (ليكرت رباعي) لتحديد واقع تضمين الأطفال بمؤسسات الرياض؛ بحيث تعطى الدرجة (٣) للتحقق بدرجة كبيرة، الدرجة (٢) للتحقق

بدرجة متوسطة، الدرجة (١) للتحقق بدرجة ضعيفة، الدرجة (صفر) للتحقق بدرجة منعدمة.

وعليه تم الاعتماد على المحك التالى عند الحكم على قيم المتوسطات فى جداول النتائج:

- إذا كان المتوسط (من صفر- ٠.٧٥) يكون الواقع بدرجة منعدمة
- إذا كان المتوسط (أكبر من ٠.٧٥- ١.٥٠) يكون الواقع بدرجة ضعيفة.
- إذا كان المتوسط (أكبر من ١.٥٠- ٢.٢٥) يكون الواقع بدرجة متوسطة.
- إذا كان المتوسط (أكبر من ٢.٢٥- ٣.٠٠) يكون الواقع بدرجة كبيرة.

أساليب المعالجة الاحصائية:

تمت الإستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSSv25) فى تنفيذ الأساليب الإحصائية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف استجابات أفراد العينة على عبارات بطاقة الملاحظة.
- اختبار "ت" للمجموعات غير المرتبطة (Independent Samples T. Test)، للتعرف على دلالة الفروق بين متوسطات تقديرات واقع التضمين تبعًا لمتغير (طبيعة الروضة).
- اختبار "تحليل التباين الأحادى" (One Way ANOVA)، للتحقق من دلالة الفروق بين متوسطات تقديرات واقع التضمين تبعًا لمتغير (نوع الروضة).
- اختبار "شيفيه" للمقارنات البعدية (Scheffe Post Hoc Test)، لتحديد مصدر الفروق الدالة بعد إجراء اختبار "تحليل التباين الأحادى".
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson's coefficient)، للتأكد صدق بطاقة الملاحظة بطريقة الاتساق الداخلى.
- معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's)، للتأكد من ثبات بطاقة الملاحظة.
- معادلة "كوبر" (Cooper) للتأكد من ثبات بطاقة الملاحظة بطريقة اتفاق الملاحظين.

نتائج الدراسة الميدانية:

يقدم الباحث عرضًا للنتائج التي تم التوصل إليها وفقًا لما كشفت عنه المعالجات الإحصائية، مع مناقشة هذه النتائج وتفسيرها فى ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة. وقد سعى البحث الحالي إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات تقديرات واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال يمكن أن تُعزى لمتغيري (نوع الروضة – طبيعة الروضة)؟
- ما الآليات المقترحة لتضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر؟

نتائج التساؤل الأول:

ينص على: "ما واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر؟".

وللإجابة عن ذلك، تم حساب المتوسط الكلى لتقديرات واقع تضمين الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر، وتم ذلك بالاعتماد على قيم المتوسطات الحسابية للمحاور التى تضمنتها بطاقة الملاحظة.

كما تم ترتيب هذه المحاور تنازليًا فى ضوء قيم متوسطاتها، وجاءت النتائج كما يبين الجدول الآتى:

جدول (٤)

النتائج الإجمالية لتقديرات واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر (ن= ١٠٤)

محاور بطاقة الملاحظة	عدد العبارات	المتوسط الحسابى	درجة التضمين	الرتبة
الأول: عناصر البيئة الفيزيقية برياض الأطفال	١٣	١.٨٥	متوسطة	٢
الثاني: ممارسات معلمات رياض الأطفال	١٠	٢.٠٨	متوسطة	١
الثالث: ممارسات إدارة مؤسسات رياض الأطفال	٦	١.٦٠	متوسطة	٥
الرابع: السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال	٧	١.٧٧	متوسطة	٤
الخامس: العلاقة مع أولياء أمور الأطفال	٨	١.٨٢	متوسطة	٣
السادس: العلاقة مع المجتمع المحلي	٦	١.٣٦	ضعيفة	٦
الدرجة الكلية لبطاقة الملاحظة	٥٠	١.٧٥	بدرجة متوسطة	

يتضح من الجدول (٤) أن المتوسط الحسابي العام لبطاقة الملاحظة بلغ (١.٧٥)، وهي تدل على أن: تضمين جميع الأطفال يتوافر بدرجة متوسطة بمؤسسات رياض الأطفال في مصر.

وقد احتل المحور الثاني: "ممارسات معلمات رياض الأطفال" المرتبة الأولي بمتوسط حسابي (٢٠.٠٨)، في حين جاء المحور الأول: "عناصر البيئة الفيزيقية برياض الأطفال" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (١.٨٥) وبدرجة متوسطة، وحصل المحور الخامس: "العلاقة مع أولياء أمور الأطفال" على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (١.٨٢) وبدرجة متوسطة، بينما حصل المحور الرابع: "السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (١.٧٧) وبدرجة متوسطة.

وحاز المحور الثالث: "ممارسات إدارة مؤسسات رياض الأطفال" على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (١.٦٠) وبدرجة متوسطة، بينما شغل المحور السادس: "العلاقة مع المجتمع المحلي" المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (١.٣٦) وبدرجة ضعيفة.

وتتفق تلك النتائج من تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٢٠)، الذي أشار إلى أن واقع تضمين جميع الأطفال في العديد من المناطق في العالم ومنها الدول الأفريقية يشوبه الكثير من التحديات التي تعوق تطبيق مبادىء حقوق الطفل خاصة في التعليم العادل للجميع، كما أكد أنه ما زال حوالي ٢٥% من الأطفال على مستوى العالم لديهم أسباب عديدة لعدم التحاقهم بمؤسسات ما قبل المدرسة، وأن مستوى الأداء التعليمي لهؤلاء في المستقبل قد يتأثر سلباً ويدفعهم نحو التسرب لاحقاً.

ولعرض النتائج التفصيلية لكل محور؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير واقع التضمين في عبارات محور، ثم تم ترتيب عبارات كل محور تنازليًا فى ضوء قيم متوسطاتها، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

نتائج المحور الأول: عناصر البيئة الفيزيقية برياض الأطفال:

جدول (٥)

الإحصاءات الوصفية لتقدير واقع التضمين في عناصر البيئة الفيزيقية برياض الأطفال (ن= ١٠٤)

م	المؤشرات	التكرارات والنسب	درجة التحقق				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التضمين	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة				
١	تقع الروضة في مكان آمن وصحي.	ت	٢٣	٥١	٢٨	٢	١.٩١	٠.٧٥	متوسطة	٨
		%	٢٢.١	٤٩.٠	٢٦.٩	١.٩				
٢	يتوافر سور آمن يحيط بالروضة لحماية الأطفال.	ت	٣٩	٥٤	٨	٣	٢.٢٤	٠.٧٢	متوسطة	١
		%	٣٧.٥	٥١.٩	٧.٧	٢.٩				
٣	مبنى الروضة مجهز لاستقبال الأطفال ذوي الإعاقات الطفيفة.	ت	١٥	٢٦	٣٦	٢٧	١.٢٨	١.٠١	ضعيفة	١٢
		%	١٤.٤	٢٥.٠	٣٤.٦	٢٦.٠				
٤	تتناسب المساحة المتاحة في القاعة مع عدد الأطفال.	ت	٢٤	٤٣	٢٩	٨	١.٨٠	٠.٨٩	متوسطة	٩
		%	٢٣.١	٤١.٣	٢٧.٩	٧.٧				
٥	الإضاءة كافية وتتناسب مع مساحة القاعة.	ت	٣٦	٤٣	٢٢	٣	٢.٠٨	٠.٨٢	متوسطة	٤
		%	٣٤.٦	٤١.٣	٢١.٢	٢.٩				
٦	يتوافر مصادر التهوية الطبيعية الكافية.	ت	٣٥	٤٨	١٨	٣	٢.١١	٠.٧٩	متوسطة	٣
		%	٣٣.٧	٤٦.٢	١٧.٣	٢.٩				
٧	تتوافر مصادر المياة النقية.	ت	٣٣	٤٥	١٨	٨	١.٩٩	٠.٩٠	متوسطة	٧
		%	٣١.٧	٤٣.٣	١٧.٣	٧.٧				
٨	مخارج التيار الكهربي آمنة.	ت	٣٣	٥٦	١٠	٥	٢.١٢	٠.٧٧	متوسطة	٢
		%	٣١.٧	٥٣.٨	٩.٦	٤.٨				
٩	تتوافر وسائل الإسعافات الأولية (طفايات حريق – صيدلية ...).	ت	٢٣	٤٢	٢٧	١٢	١.٧٣	٠.٩٤	متوسطة	١٠
		%	٢٢.١	٤٠.٤	٢٦.٠	١١.٥				
١٠	تتوافر دورات مياه نظيفة بها أحواض ومراحيض تناسب الأطفال.	ت	٣٢	٤٧	١٨	٧	٢.٠٠	٠.٨٧	متوسطة	٦
		%	٣٠.٨	٤٥.٢	١٧.٣	٦.٧				
١١	تتوافر أرفف ودواليب لوضع الأدوات والمتعلقات التي تخص كل طفل دون تمييز.	ت	١٧	٤٤	٢٤	١٩	١.٥٧	٠.٩٧	متوسطة	١١
		%	١٦.٣	٤٢.٣	٢٣.١	١٨.٣				
١٢	تتوافر كراسي وطاولات سهلة الحركة تناسب حجم الأطفال.	ت	٣٢	٥١	١٦	٥	٢.٠٦	٠.٨١	متوسطة	٥
		%	٣٠.٨	٤٩.٠	١٥.٤	٤.٨				
١٣	تتوافر مظلات تحمي الأطفال من الشمس والمطر.	ت	١٣	٢٤	٣٢	٣٥	١.١٤	١.٠٣	ضعيفة	١٣
		%	١٢.٥	٢٣.١	٣٠.٨	٣٣.٧				
	المتوسط الحسابي العام						١.٨٥	٠.٨٧	بدرجة متوسطة	

يتبين من الجدول (٥) أن المتوسط الحسابي العام للمحور الأول: "عناصر البيئة الفيزيقية برياض الأطفال" بلغ (١.٨٥)، وهي قيمة تؤكد على أن التضمين يتوافر بدرجة متوسطة في عناصر البيئة برياض الأطفال.

وقد احتل المؤشر رقم (٢): "يتوافر سور آمن يحيط بالروضة لحماية الأطفال" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢.٢٤) وبدرجة متوسطة، في حين جاء المؤشر رقم (١٣): "تتوافر مظلات تحمي الأطفال من الشمس والمطر" على المرتبة الثالثة عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (١.٠٣) وبدرجة ضعيفة. وتتفق تلك النتائج مع دراسة طلعت (٢٠١٤) التي أكدت على أهمية توافر بيئة فيزيقية مناسبة تسمح لجميع الأطفال بالمشاركة الفعالة في أنشطة الروضة.

نتائج المحور الثاني: ممارسات معلمات رياض الأطفال:

جدول (٦)

الإحصاءات الوصفية لتقدير واقع التضمين في ممارسات معلمات رياض الأطفال (ن= ١٠٤)

م	المؤشرات	التكرارات والنسب	درجة التحقق				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التضمين	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة				
١٤	ترحب المعلمة بكل الأطفال دون تمييز أو تهميش لأي سبب.	ت	٤٤	٤٦	١٣	١	٢.٢٨	٠.٧٢	كبيرة	٢
		%	٤٢.٣	٤٤.٢	١٢.٥	١.٠				
١٥	تنادي جميع الأطفال بأسماءهم وبنطق صحيح.	ت	٤٥	٤٨	٩	٢	٢.٣١	٠.٧١	كبيرة	١
		%	٤٣.٣	٤٦.٢	٨.٧	١.٩				
١٦	تمنع الأطفال من السخرية من أقرانهم خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة.	ت	٣٩	٥٤	٨	٣	٢.٢٤	٠.٧٢	متوسطة	٣
		%	٣٧.٥	٥١.٩	٧.٧	٢.٩				
١٧	تأخذ رأي جميع الأطفال فيما يخص الأنشطة المختلفة.	ت	٢١	٤٧	٣١	٥	١.٨١	٠.٨١	متوسطة	٩
		%	٢٠.٢	٤٥.٢	٢٩.٨	٤.٨				
١٨	تشرك كل الأطفال في الأنشطة بصورة متكافئة بغض النظر عن خلفياتهم أو إعاقتهم.	ت	٣٠	٥٣	١٨	٣	٢.٠٦	٠.٧٦	متوسطة	٧
		%	٢٨.٨	٥١.٠	١٧.٣	٢.٩				
١٩	تعطي اهتماماً متساوياً لجميع الأطفال فيما يخص المناسبات الهامة لديهم مثل: (أعياد الميلاد، الوفاة، المرض، أعياد دينية ...).	ت	٣٩	٤٦	١٥	٤	٢.١٥	٠.٨١	متوسطة	٦
		%	٣٧.٥	٤٤.٢	١٤.٤	٣.٨				
٢٠	تعبر عن تقديرها لإنجازات جميع الأطفال بطريقة عادلة.	ت	٣٩	٥١	١٢	٢	٢.٢٢	٠.٧٢	متوسطة	٤
		%	٣٧.٥	٤٩.٥	١١.٥	١.٩				
٢١	تأخذ رأي أولياء الأمور في القرارات المتعلقة بأنشطة الروضة.	ت	١٥	٣٥	٤١	١٣	١.٥٠	٠.٨٩	ضعيفة	١٠
		%	١٤.٤	٣٣.٧	٣٩.٤	١٢.٥				
٢٢	تنوع أساليب التعليم والتعلم وفقاً لخصائص واحتياجات جميع الأطفال.	ت	٣٣	٤٧	١٩	٥	٢.٠٤	٠.٩٠	متوسطة	٨
		%	٣١.٧	٤٥.٢	١٨.٣	٤.٨				
٢٣	تشجع الأطفال على تكوين صداقات مع بعضهم البعض دون استبعاد لأحد.	ت	٣٩	٤٨	١٤	٣	٢.١٨	٠.٧٧	متوسطة	٥
		%	٣٧.٥	٤٦.٢	١٣.٥	٢.٩				
المتوسط الحسابي العام							٢.٠٨	٠.٧٨	بدرجة متوسطة	

يظهر من الجدول (٦) أن المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني: "ممارسات معلمات رياض الأطفال" بلغ (١.٨٥)، وهي قيمة تؤكد على أن التضمين يتوافر بدرجة متوسطة في ممارسات معلمات رياض الأطفال.

وقد حاز المؤشر رقم (١٥): "تنادي جميع الأطفال بأسماءهم وبنطق صحيح" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢.٣١) وبدرجة كبيرة، في حين حصل المؤشر رقم (٢١): "تأخذ رأي أولياء الأمور في القرارات المتعلقة بأنشطة الروضة" المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (١.٥٠) وبدرجة ضعيفة. ولقد أشارت دراسة علي ومحمد (٢٠٠٤) ودراسة Murphy (٢٠١٤) إلى وجود العديد من العوامل التي تؤثر بالسلب أو الإيجاب على مستوى تضمين جميع الأطفال ومن بينها العوامل الفيزيقية، والتي قد تحول دون السماح لبعض الفئات خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة من التعلم وممارسة الأنشطة بطريقة طبيعية مع أقرانهم.

نتائج المحور الثالث: ممارسات إدارة مؤسسات رياض الأطفال:

جدول (٧)

الإحصاءات الوصفية لتقدير واقع التضمين في ممارسات إدارة مؤسسات رياض الأطفال (ن= ١٠٤)

م	المؤشرات	التكرارات والنسب	درجة التحقق				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التضمين	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة				
٢٤	ترحب إدارة الروضة بالتحاق جميع الأطفال بغض النظر عن خلفياتهم أو إعاقتهم.	ت	١٣	٦٢	٢٣	٦	١.٧٩	٠.٧٣	متوسطة	٢
		%	١٢.٥	٥٩.٦	٢٢.١	٥.٨				
٢٥	تنفذ خطط للتغلب على عوائق مشاركة المجتمع المحلي في أنشطة الروضة.	ت	٩	٣٩	٤٨	٨	١.٤٧	٠.٧٦	ضعيفة	٥
		%	٨.٧	٣٧.٥	٤٦.٢	٧.٧				
٢٦	تستخدم كل أشكال الدعم الرسمي وغير الرسمي في تطبيق الدمج الشامل لكل الأطفال.	ت	٥	٣٦	٤٧	١٦	١.٢٩	٠.٧٨	ضيفة	٦
		%	٤.٨	٣٤.٦	٤٥.٢	١٥.٤				
٢٧	تتيح الفرص المتنوعة للمعلمات وأولياء الأمور في معالجة مشكلات الأطفال.	ت	٧	٦٢	٣٠	٥	١.٦٨	٠.٦٧	متوسطة	٣
		%	٦.٧	٥٩.٦	٢٨.٩	٤.٨				
٢٨	تتابع تطبيق سياسة منع أي شكل من أشكال العقاب النفسي أو البدني للأطفال.	ت	١٦	٦١	٢١	٦	١.٨٤	٠.٧٥	متوسطة	١
		%	١٥.٤	٥٨.٦	٢٠.٢	٥.٨				
٢٩	توفر المعلومات الكافية لأولياء الأمور عن تطور الجوانب المختلفة لنمو الطفل.	ت	٨	٤٧	٤٢	٧	١.٥٤	٠.٧٤	متوسطة	٤
		%	٧.٧	٤٥.٢	٤٠.٤	٦.٧				
المتوسط الحسابي العام							١.٦٠	٠.٧٥	بدرجة متوسطة	

يلاحظ من الجدول (٧) أن المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث: "ممارسات إدارة مؤسسات رياض الأطفال " بلغ (١.٨٥)، وهي قيمة تؤكد على أن التضمين يتوافر بدرجة متوسطة في ممارسات إدارة مؤسسات رياض الأطفال.

وقد احتل المؤشر رقم (٢٨): "تتابع تطبيق سياسة منع أي شكل من أشكال العقاب النفسي أو البدني للأطفال" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (١.٨٤) وبدرجة متوسطة، في حين جاء المؤشر رقم (٢٦): "تستخدم كل أشكال الدعم الرسمي وغير الرسمي في تطبيق الدمج الشامل لكل الأطفال" على المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (١.٢٩) وبدرجة ضعيفة.

وتؤكد دراسة Church and Bateman (٢٠١٩) على أن للإدارة دور كبير في تحقيق الإنصاف التعليمي بين المتعلمين، وأن وعي الإدارة أحد العوامل المؤثرة على نجاح مهمة تضمين جميع الأطفال بلا استثناء.

نتائج المحور الرابع: السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال:

جدول (٨)

الإحصاءات الوصفية لتقدير واقع التضمين في السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال (ن= ١٠٤)

م	المؤشرات	التكرارات والنسب	درجة التحقق				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التضمين	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة				
٣٠	توجد بالروضة سياسة معلنة لحماية جميع الأطفال ضد أي شكل من أشكال التهميش.	ت	١٣	٥١	٢٦	١٤	١.٦١	٠.٨٨	متوسطة	٥
		%	١٢.٥	٤٩.٠	٢٥.٠	١٣.٥				
٣١	تقدم الروضة برامج توعية بتلك السياسات لجميع العاملين بالروضة وأولياء الأمور والمجتمع المحلي.	ت	١٢	٤٦	٣٢	١٤	١.٥٤	٠.٨٧	متوسطة	٦
		%	١١.٥	٤٤.٢	٣٠.٨	١٣.٥				
٣٢	يلتزم جميع العاملين بالروضة بالسياسات الخاصة بحماية جميع الأطفال.	ت	٢٩	٥٣	١٦	٦	٢.٠١	٠.٨٢	متوسطة	٢
		%	٢٧.٩	٥١.٠	١٥.٤	٥.٧				
٣٣	توجد آليات متابعة دورية لتنفيذ سياسة الروضة لحماية جميع الأطفال.	ت	٢٠	٥٣	٢١	١٠	١.٨٠	٠.٨٦	متوسطة	٤
		%	١٩.٢	٥١.٠	٢٠.٢	٩.٦				
٣٤	توجد آلية لمعالجة شكاوى كل أولياء أمور الأطفال دون تمييز.	ت	٢١	٦١	١٦	٦	١.٩٣	٠.٧٧	متوسطة	٣
		%	٢٠.٢	٥٨.٦	١٥.٤	٥.٨				
٣٥	توجد آليات لمساعدة الأطفال المحتاجين لدعم مادي بما يضمن استمراريتهم بالروضة.	ت	٦	٥١	٣٣	١٤	١.٤٧	٠.٨٠	ضعيفة	٧
		%	٥.٨	٤٩.٠	٣١.٧	١٣.٥				
٣٦	تلتزم الروضة بضمان سرية كافة المعلومات الشخصية الخاصة بالأطفال.	ت	٢٩	٥٦	١٥	٤	٢.٠٦	٠.٧٦	متوسطة	١
		%	٢٧.٩	٥٣.٨	١٤.٤	٣.٩				
المتوسط الحسابي العام							١.٧٧	٠.٨٢	بدرجة متوسطة	

يتبين من الجدول (٨) أن المتوسط الحسابي العام للمحور الرابع: " السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال" بلغ (١.٧٧)، وهي قيمة تؤكد على أن التضمين يتوافر بدرجة متوسطة في السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال.

وقد حاز المؤشر رقم (٣٦): "تلتزم الروضة بضمان سرية كافة المعلومات الشخصية الخاصة بالأطفال" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢.٠٦) وبدرجة متوسطة، في حين جاء المؤشر رقم (٣٥): "توجد آليات لمساعدة الأطفال المحتاجين لدعم مادي بما يضمن استمراريتهم بالروضة" المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (١.٤٧) وبدرجة ضعيفة. وفي هذا الإطار، فقد أشارت دراسة عمر (٢٠١٤) إلى قضية توافر استراتيجية لتطبيق مبادىء حقوق الطفل، ومن ثم ضرورة توافر سياسات لحماية جميع الأطفال، وتقديم كافة أشكال الدعم التشريعي لحماية جميع الأطفال ضد أي شكل من أشكال التهميش.

نتائج المحور الخامس: العلاقة مع أولياء أمور الأطفال:

جدول (٩)

الإحصاءات الوصفية لتقدير واقع التضمين في العلاقة مع أولياء أمور الأطفال (ن= ١٠٤)

م	المؤشرات	التكرارات والنسب	درجة التحقق				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التضمين	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة				
٣٧	ترحب الروضة بجميع أولياء الأمور في الأنشطة المختلفة دون تمييز.	ت	٣٨	٤١	٢٢	٣	٢.١٠	٠.٨٣	متوسطة	٢
		%	٣٦.٥	٣٩.٤	٢١.٢	٢.٩				
٣٨	تقدم برامج توعية لأولياء الأمور حول الأساليب الصحيحة لتربية الأطفال.	ت	٢٤	٤٣	٢٨	٩	١.٧٩	٠.٩٠	متوسطة	٥
		%	٢٣.١	٤١.٣	٢٦.٩	٨.٧				
٣٩	تسمح لجميع أولياء الأمور بالتعبير عن ملاحظاتهم وآرائهم في أنشطة الروضة.	ت	٣٩	٣٨	١٩	٨	٢.٠٤	٠.٩٣	متوسطة	٣
		%	٣٧.٥	٣٦.٥	١٨.٣	٧.٧				
٤٠	يحترم العاملين بالروضة جميع أولياء الأمور ذوي المستويات الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية المنخفضة.	ت	٤٠	٤٩	١١	٤	٢.٢٠	٠.٧٨	متوسطة	١
		%	٣٨.٥	٤٧.١	١٠.٦	٣.٨				
٤١	يحصل أولياء الأمور على تقارير دورية عن حالة أطفالهم الصحية والنفسية والتعليمية.	ت	١٧	٤٦	٢٥	١٦	١.٦٢	٠.٩٤	متوسطة	٦
		%	١٦.٤	٤٤.٢	٢٤.٠	١٥.٤				
٤٢	تدعم الروضة أولياء الأمور ذوي الدخل المنخفض لضمان استمرار الأطفال في الروضة.	ت	١١	٣١	٤٣	١٩	١.٣٣	٠.٩٠	ضعيفة	٨
		%	١٠.٦	٢٩.٨	٤١.٣	١٨.٣				
٤٣	توجد خطط واضحة لمساعدة أولياء الأمور في حل المشكلات التي تعوق الأطفال عن الحضور والمشاركة.	ت	١٥	٤٢	٣٥	١٢	١.٥٨	٠.٨٨	متوسطة	٧
		%	١٤.٤	٤٠.٤	٣٣.٧	١١.٥				
٤٤	ترشد أولياء الأمور حول أساليب تهذيب سلوك الأطفال بعيداً عن أي شكل من أشكال العنف.	ت	٢٨	٤٣	٢٤	٩	١.٨٧	٠.٩١	متوسطة	٤
		%	٢٦.٩	٤١.٣	٢٣.١	٨.٧				
المتوسط الحسابي العام							١.٨٢	٠.٨٩	بدرجة متوسطة	

يتضح من الجدول (٩) أن المتوسط الحسابي العام للمحور الخامس: " العلاقة مع أولياء أمور الأطفال" بلغ (١.٨٢)، وهي قيمة تؤكد على أن التضمين يتوافر بدرجة متوسطة في العلاقة مع أولياء أمور الأطفال.

وقد احتل المؤشر رقم (٤٠): "يحترم العاملين بالروضة جميع أولياء الأمور ذوي المستويات الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية المنخفضة" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢.٢٠) وبدرجة متوسطة، في حين جاء المؤشر رقم (٤٢): "تدعم الروضة أولياء الأمور ذوي الدخل المنخفض لضمان استمرار الأطفال في الروضة" على المرتبة الثامنة والأخيرة بمتوسط حسابي (١.٣٣) وبدرجة ضعيفة. ولقد أكدت تلك النتائج دراسة Staples & Diliberto (٢٠١٠) التي أشارت لأهمية مشاركة الوالدين في أنشطة التعليم والتعلم، واحترام جميع أولياء الأمور والأطفال بغض النظر عن المستويات الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية للجميع.

نتائج المحور السادس: العلاقة مع المجتمع المحلي:

جدول (١٠)

الإحصاءات الوصفية لتقدير واقع التضمين في العلاقة مع المجتمع المحلي (ن= ١٠٤)

م	المؤشرات	التكرارات والنسب	درجة التحقق				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التضمين	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة				
٤٥	توجد بالروضة خطة واضحة للاستفادة من مشاركة المجتمع المحلي في دعم الروضة.	ت	١٨	٤٣	٣١	١٢	١.٦٤	٠.٩٠	متوسطة	١
		%	١٧.٤	٤١.٣	٢٩.٨	١١.٥				
٤٦	تعقد الروضة أنشطة توعية للعاملين بمؤسسات المجتمع المحلي بأهمية التعليم والتعلم لجميع الأطفال.	ت	١٦	٣٣	٣٩	١٦	١.٤٧	٠.٩٣	ضعيفة	٢
		%	١٥.٤	٣١.٧	٣٧.٥	١٥.٤				
٤٧	يشارك المجتمع المحلي بفاعلية في السياسات والقرارات ذات الصلة بالدمج الشامل لجميع الأطفال.	ت	١٠	٣٣	٣٧	٢٤	١.٢٨	٠.٩٢	ضعيفة	٥
		%	٩.٦	٣١.٧	٣٥.٦	٢٣.١				
٤٨	يقدم المجتمع المحلي الدعم اللازم للأطفال ذوي الاحتياجات المختلفة دون تمييز.	ت	١٠	٣٦	٣٤	٢٤	١.٣١	٠.٩٤	ضعيفة	٤
		%	٩.٦	٣٤.٦	٣٢.٧	٢٣.١				
٤٩	تدعم الروضة الجمعيات الأهلية التي يوجد بها رياض أطفال من خلال تبادل الخبرات والأنشطة.	ت	٦	٢٣	٤٣	٣٢	١.٠٣	٠.٨٨	ضعيفة	٦
		%	٥.٨	٢٢.١	٤١.٣	٣٠.٨				
٥٠	توجد آلية لاستقبال ملاحظات وشكاوى المجتمع المحلي بما يخدم جميع الأطفال.	ت	١٨	٣١	٣٤	٢١	١.٤٤	١.٠٠	ضعيفة	٣
		%	١٧.٣	٢٩.٨	٣٢.٧	٢٠.٢				
المتوسط الحسابي العام							١.٣٦	٠.٩٣	بدرجة ضعيفة	

يظهر من الجدول (١٠) أن المتوسط الحسابي العام للمحور السادس: "العلاقة مع المجتمع المحلي" بلغ (١.٣٦)، وهي قيمة تؤكد على أن التضمين يتوافر بدرجة ضعيفة في العلاقة مع المجتمع المحلي.

وقد حاز المؤشر رقم (٤٥): "توجد بالروضة خطة واضحة للاستفادة من مشاركة المجتمع المحلي في دعم الروضة" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (١.٦٤) وبدرجة متوسطة.

في حين حصل المؤشر رقم (٤٩): "تدعم الروضة الجمعيات الأهلية التي يوجد بها رياض أطفال من خلال تبادل الخبرات والأنشطة" المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (١.٠٣) وبدرجة ضعيفة.

وتتفق تلك النتائج مع نتائج دراسة Lauvein (٢٠١٠) التي وجهت لضرورة مشاركة منظمات المجتمع المحلي في بناء ثقافة التضمين الشامل لجميع الأطفال، باعتبار أهمية ذلك في نجاح التعليم والتعلم لجميع الأطفال.

نتائج التساؤل الثاني:

ينص على: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات تقديرات واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال يمكن أن تُعزى لمتغيري (نوع الروضة – طبيعة الروضة)؟".

وللإجابة عن التساؤل الثاني، تم استخدام اختبار"تحليل التباين الأحادى" (One Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق بين متوسطات التقديرات لواقع التضمين تبعًا لمتغير (نوع الروضة).

كما تم استخدام اختبار "ت" للمجموعات غير المرتبطة (Independent Samples T. Test) للتعرف على دلالة الفروق بين متوسطات التقديرات لواقع التضمين تبعًا لمتغير (طبيعة الروضة).

وجاءت النتائج كما يلى:

أولاً: نتائج الفروق تبعًا لمتغير نوع الروضة:

جدول (١١)

نتائج اختبار "تحليل التباين" لدلالة الفروق بين متوسطات تقديرات واقع تضمين جميع الأطفال تبعًا لمتغير (نوع الروضة)

محاور بطاقة الملاحظة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: عناصر البيئة الفيزيقية برياض الأطفال	بين المجموعات	٦٠٣.١٥٨	٢	٣٠١.٥٧٩	٤.٥٠٦	٠.٠١٣	دالة عند ٠.٠٥
	داخل المجموعات	٦٧٥٩.٧٥٥	١٠١	٦٦.٩٢٨			
	التباين الكلى	٧٣٦٢.٩١٣	١٠٣				
المحور الثاني: ممارسات معلمات رياض الأطفال	بين المجموعات	٣٥٧.٣٨٢	٢	١٧٨.٦٩١	٤.١٨٧	٠.٠١٨	دالة عند ٠.٠٥
	داخل المجموعات	٤٣٠٩.٩٦٤	١٠١	٤٢.٦٧٣			
	التباين الكلى	٤٦٦٧.٣٤٦	١٠٣				
المحور الثالث: ممارسات إدارة مؤسسات رياض الأطفال	بين المجموعات	٣٩.٥٣٨	٢	١٩.٧٦٩	١.٦٣٨	٠.٢٠٠	غير دالة احصائيًا
	داخل المجموعات	١٢١٩.٢٩٩	١٠١	١٢.٠٧٢			
	التباين الكلى	١٢٥٨.٨٣٧	١٠٣				
المحور الرابع: السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال	بين المجموعات	١٩٢.٦٨٨	٢	٩٦.٣٤٤	٤.٦١١	٠.٠١٢	دالة عند ٠.٠٥
	داخل المجموعات	٢١١٠.٥٣٣	١٠١	٢٠.٨٩٦			
	التبلين الكلى	٢٣٠٣.٢٢١	١٠٣				
المحور الخامس: العلاقة مع أولياء أمور الأطفال	بين المجموعات	٢٣٨.٢٠٣	٢	١١٩.١٠٢	٣.٦٢١	٠.٠٣٠	دالة عند ٠.٠٥
	داخل المجموعات	٣٣٢١.٧٨٧	١٠١	٣٢.٨٨٩			
	التباين الكلى	٣٥٥٩.٩٩٠	١٠٣				
المحور السادس: العلاقة مع المجتمع المحلي	بين المجموعات	٢٤٨.٣٢٤	٢	١٢٤.١٦٢	٦.٣٧٧	٠.٠٠٢	دالة عند ٠.٠٥
	داخل المجموعات	١٩٦٦.٥٦١	١٠١	١٩.٤٧١			
	التباين الكلى	٢٢١٤.٨٨٥	١٠٣				
الدرجة الكلية لبطاقة الملاحظة	بين المجموعات	٨٩٣٠.٣٥٨	٢	٤٤٦٥.١٧٩	٥.٣٨٥	٠.٠٠٦	دالة عند ٠.٠٥
	داخل المجموعات	٨٣٧٥١.٦٠٣	١٠١	٨٢٩.٢٢٤			
	التباين الكلى	٩٢٦٨١.٩٦١	١٠٣				

يتضح من الجدول (١١) النتائج الآتية:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات تقديرات واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال (كدرجة كلية، وكمحاور فرعية: عناصر البيئة الفيزيقية برياض الأطفال؛ ممارسات معلمات رياض الأطفال؛ السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال؛ العلاقة مع أولياء أمور الأطفال؛ العلاقة مع المجتمع المحلي) تُعزى لمتغير نوع الروضة.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات واقع التضمين لممارسات إدارة مؤسسات رياض الأطفال تُعزي لمتغير نوع الروضة.

ولتحديد مصدر الفروق الدالة بين متوسطات تقديرات واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال والتي تُعزى لمتغير نوع الروضة، تم استخدام اختبار "شيفيه" (Scheffe Post Test) للمقارنات البعدية، وجاءت النتائج كما يبين الجدول الآتى:

جدول (١٢)

نتائج اختبار "شيفيه" لتحديد مصدر الفروق الدالة بين متوسطات تقديرات واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال والتي تُعزى لمتغير نوع الروضة

محاور بطاقة الملاحظة	المتوسطات الحسابية			اتجاه الفروق
	رسمي عربي	تجريبي	خاص	
الأول: عناصر البيئة الفيزيقية برياض الأطفال	٢٣.٨١	٢٦.٤٢	١٨.٧١	لصالح التجريبي
الثاني: ممارسات معلمات رياض الأطفال	٢٠.٦٧	٢٢.٥٨	١٦.٦٤	
الرابع: السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال	١٢.٤٦	١٣.٥٧	٩.٢١	
الخامس: العلاقة مع أولياء أمور الأطفال	١٤.٥٢	١٥.٨٦	١١.٠٠	
السادس: العلاقة مع المجتمع المحلي	٨.٠٧	٩.٦٧	٤.٧١	
الدرجة الكلية لبطاقة الملاحظة	٨٩.٢٨	٩٨.١١	٦٨.٣٦	

تشير نتائج الجدول (١٢) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين متوسطات متوسطات تقديرات واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال (كدرجة كلية، وكمحاور فرعية: عناصر البيئة الفيزيقية برياض الأطفال؛ ممارسات معلمات رياض الأطفال؛ السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال؛ العلاقة مع أولياء أمور الأطفال؛ العلاقة مع المجتمع المحلي) تُعزى لمتغير نوع الروضة، وكانت الفروق لصالح رياض الأطفال التجريبية.

ثانيًا: نتائج الفروق تبعًا لمتغير طبيعة الروضة:

جدول (١٣)

نتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق بين متوسطات تقديرات واقع تضمين جميع الأطفال تبعًا لمتغير (طبيعة الروضة)

محاور بطاقة الملاحظة	طبيعة الروضة	العدد	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجات الحرية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: عناصر البيئة الفيزيقية برياض الأطفال	حضر	٧٢	٢٣.٣٩	٨.٤٣	١٠٢	١.١٦	٠.٢٤٩	غير دالة احصائيًا
	ريف	٣٢	٢٥.٤٧	٨.٤٧				
المحور الثاني: ممارسات معلمات رياض الأطفال	حضر	٧٢	٢٠.٥١	٦.٤٤	١٠٢	٠.٦٢٢	٠.٥٣٥	غير دالة احصائيًا
	ريف	٣٢	٢١.٤١	٧.٤٣				
المحور الثالث: ممارسات إدارة مؤسسات رياض الأطفال	حضر	٧٢	٩.٣٥	٣.٣٩	١٠٢	١.١٣	٠.٢٦٠	غير دالة احصائيًا
	ريف	٣٢	١٠.١٩	٣.٧١				
المحور الرابع: السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال	حضر	٧٢	١٢.٥١	٤.٦٢	١٠٢	٠.٣٢٣	٠.٧٤٧	غير دالة احصائيًا
	ريف	٣٢	١٢.١٩	٥.٠٤				
المحور الخامس: العلاقة مع أولياء أمور الأطفال	حضر	٧٢	١٤.٢٤	٥.٨٤	١٠٢	٠.٧١٠	٠.٤٧٩	غير دالة احصائيًا
	ريف	٣٢	١٥.١٣	٦.٠٢				
المحور السادس: العلاقة مع المجتمع المحلي	حضر	٧٢	٨.٤٦	٤.٨٦	١٠٢	٠.٩٤٠	٠.٣٤٩	غير دالة احصائيًا
	ريف	٣٢	٧.٥٣	٤.٠٩				
الدرجة الكلية لبطاقة الملاحظة	حضر	٧٢	٨٨.٤٦	٢٩.٧٢	١٠٢	٠.٥٣٩	٠.٥٩١	غير دالة احصائيًا
	ريف	٣٢	٩١.٩٢	٣٠.٩٥				

يتبين من الجدول (١٣) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات واقع تضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال (كدرجة كلية، وكمحاور فرعية: عناصر البيئة الفيزيقية برياض الأطفال؛ ممارسات معلمات رياض الأطفال؛ ممارسات إدارة مؤسسات رياض الأطفال؛ السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال؛ العلاقة مع أولياء أمور الأطفال؛ العلاقة مع المجتمع المحلي) تُعزى لمتغير طبيعة الروضة.

التساؤل الثالث:

ينص على: "ما الآليات المقترحة لتضمين جميع الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال في مصر؟". حيث أشارت العديد من الدراسات السابقة كما أورد البحث إلى وجود عوائق قد تؤدي إلى استبعاد أو تهميش فئات من الأطفال بالروضة، وتنوعت تلك العوائق فمنها ما يرتبط بالأسرة وثقافتها أو الروضة وممارستها أو بعض التشريعات المبهمة أو اتجاهات المجتمع المحلي.

كما أكدت نتائج الدراسة الميدانية للبحث الحالي على أن واقع الممارسات والأفكار المرتبطة بقضية تضمين جميع الأطفال يشوبه الكثير من التحديات التي قد تؤثر بالسلب على مستوى تضمين جميع الأطفال، ومن ثم حرمانهم من حقوقهم خاصة في ظل مواثيق وتشريعات دولية ومحلية توجب التضمين الشامل لجميع الأطفال دون تمييز أو تهميش أو استبعاد لأي سبب. وتأسيساً على ذلك، يقدم البحث الحالي مجموعة من الآليات المقترحة لتضمين جميع الأطفال، وذلك على النحو التالي:

أولاً: على مستوى الأسرة:

- رفع وعي أسر أطفال الروضة بحقوق أطفالهم من خلال الندوات التثقيفية والاجتماعات المستمرة.
- تشجيع أسر الأطفال على زيادة ثقتهم في إمكانيات أطفالهم خاصة ذوي الاحتياجات منهم.
- توفير فرص لتبادل الخبرات بين الأسر، كنوع من البرامج المساندة من أسرة لأسرة.
- دعم أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في عمل تعديلات على مكونات البيئة المنزلية بحيث تتواءم مع طبيعة الإعاقة.
- الدمج المبكر لحالات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بتوفير الأنشطة التي تفيد في التدخل المبكر.
- إشراك اسر الأطفال في اتخاذ القرارات ذات الصلة التي قد تؤثر على مستوى مشاركة أطفالهم في أنشطة الروضة.

- إشراك أسر الأطفال دون تمييز مع المعلمات في تنفيذ الأنشطة داخل الروضة وخارجها.

ثانياً: على مستوى الروضة:

- تنفيذ لقاءات دورية بين المعلمات والموجهات لمناقشة حالات الاستبعاد أو حالات عدم المشاركة.
- عمل سجلات لحالات التسرب من الروضة، ودارسة مثل هذه الحالات لمعرفة أسباب التسرب وعمل اللازم نحو علاج تلك الأسباب بالتعاون مع القيادات المحلية.
- التنمية المهنية للمعلمات بتنويع البرامج التدريبية والتثقيفية التي تخص المفاهيم والأساليب الخاصة بقضية التضمين الشامل.
- تسجيل النجاحات التي تحرزها الروضات في مجال التضمين الشامل وتبادل الخبرات والمبادرات الإيجابية بين الروضات.
- تهيئة البيئة الفيزيقية للروضات لتناسب احتياجات الأطفال المختلفة بمن فيهم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تشجيع المعلمات على تنفيذ أنشطة متنوعة لدعم اللعب والتعلم والمشاركة لجميع الأطفال دون استثناء.
- تشجيع المعلمات على ابتكار وإنتاج ألعاب تعليمية منخفضة التكاليف، والالتزام بالمسميات التي تحترم الأطفال ولا تحط من قدرهم.

ثالثاً: على مستوى التشريعات:

- مراجعة التشريعات الحالية من قوانين وقرارات مبهمة ومتضاربة بهدف تفعيلها لتخدم قضية التضمين.
- تدريب القيادات المحلية على فهم وتفعيل قضية التضمين التي وردت في التشريعات الدولية والمحلية.
- تعديل القرارات الإدارية والمالية التي تعوق استكمال تجهيزات الروضة التي تعمل على تعليم الأطفال القائم على اللعب.

- وضع آليات جديدة وفعالة لتنفيذ خطط التضمين الشامل على مستوى الروضات.
- توعية العاملين بمؤسسات رياض الأطفال بأن أساس عملية التضمين هو حقوق الطفل، وليس ذلك منحه لهم بدافع الشفقة.
- تفعيل دور مجالس الأمناء في حل المشكلات التي تواجه التضمين الشامل لجميع الأطفال.

رابعاً: على مستوى المجتمع المحلي:

- دعوة القيادات المحلية للتعرف على النجاحات التي حققتها بعض الروضات فيما يخص التضمين الشامل، وسماع آراء أولياء الأمور وتنظيم حملات توعية للمجتمع المحلي بمشاركة هؤلاء القيادات.
- تكوين لجنة لحماية الأطفال من مجالس الأمناء والمعلمين، لحل المشكلات التي تمنع الأطفال من الالتحاق بالروضة أو التسرب منها.
- إتاحة الفرص لأولياء الأمور من خلال لقاءات دورية للتعبير عن احتياجاتهم أمام المسئولين والقيادات المحلية، وطلب حقوق أطفالهم في التعلم القائم على اللعب.
- دعوة وسائل الإعلام المحلية لرصد النجاحات التي أحرزتها الروضات فيما يخص التضمين الشامل، للمساهمة في رفع وعي المجتمع المحلي بهذه الممارسات.
- دعوة المجتمع المحلي للمشاركة في كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي، والاستفادة من الجهود والتطوع والمشاركة في الرأي والتخطيط.
- إشراك أطفال الروضة سوياً على اختلافهم في أنشطة ترفيهية للتضمين الشامل من رحلات ترفيهية أو استكشافية أو تعليمية، بما يسهم في تعديل اتجاهات المجتمع نحو قضية التضمين الشامل.

المراجع:

- الأحدم، وسيم حسام الدين، (٢٠٠٩). حماية حقوق الطفل في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والاتفاقات الدولية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- الأمم المتحدة. (٢٠١٦). ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. تقرير إطار العمل لتحقيق الهدف الرابع لإعلان إنشيون "التعليم بحلول ٢٠٣٠"، جنيف، سويسرا.
- أونشانسي، روزماري. (٢٠١٠). التضمين/ الدمج الشامل ومنهج رياض الأطفال. كتيب الأساس النظري لمنهج حقي: ألعب وأتعلم وأبتكر، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية، ص ١١٤-١٢٤.
- برادلي، ديان وآخرون. (٢٠٠٠). الدمج الشامل لذوى الاحتياجات الخاصة "مفهومه وخلفيته النظرية". ترجمة: زيدان أحمد السرطاوي، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.
- بيبي، غانم. (٢٠١٤). دمج الأطفال ذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة في برامج الطفولة المبكرة "المفاهيم والاحتياجات والتحديات". تقرير ورشة الموارد العربية للرعاية الصحية وتنمية المجتمع، قبرص، نيقوسيا.
- جمهورية مصر العربية. (٢٠١٤). دستور جمهورية مصر العربية وفقاً للتعديلات الدستورية في ٢٣ إبريل ٢٠١٩. الهيئة الوطنية للانتخابات، قرار رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٩، القاهرة.
- حمودة، منتصر سعيد. (٢٠٠٧). حماية حقوق الطفل في القانون الدولي العام والإسلامي. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- خليل، غسان. (٢٠٠٣). حقوق الطفل "التطور التاريخي منذ القرن العشرين". مجلة عالم العمل، منظمة العمل الدولية، بيروت، لبنان، ص ١-١٢٨.
- الرشيدى، هبة أحمد. (٢٠١٠). حقوق الطفل فى ضوء التشريعات المصرية والدولية. وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.
- رفاعي، إيمان عبدالحكيم. (٢٠١٣). مدى تحقيق رياض الأطفال لمتطلبات حقوق الطفل بالتشريع المصري. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنيا.
- زيدان، فاطمة شحاتة. (٢٠٠٤). مركز الطفل في القانون الدولي. الدار الجامعية، القاهرة.

- السرطاوي، زيدان وآخرون. (٢٠٠٠). المج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة "مفهومه وخلفيته النظرية". دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.
- عمر، حسام سمير. (٢٠١٠). حقوق الطفل كإطار مرجعي للمنهج. كتيب الأساس النظري لمنهج "حقي: ألعب وأتعلم وأبتكر"، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية، ص ٨٩-٩٧.
- عمر، حسام سمير. (٢٠١٤). استراتيجية مقترحة لتطبيق مبادىء اتفاقية حقوق الطفل في جمهورية مصر العربية. مجلة الطفولة، كلية التربية للطفولة المبكرة، جامعة الإسكندرية، العدد (١٨)، سبتمبر، ص ١٢١-١٤٤.
- عواد، أسماء شفيق. (٢٠١٢). تصور مقترح لبرنامج عن ثقافة حقوق الطفل لكل من الأسرة ومشرفات دور الحضانة بالريف المصري. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
- المجلس القومى للطفولة والأمومة. (٢٠٠٠). وثيقة إعلان العقد الثاني لحماية الطفل المصرى ورعايته ٢٠٠٠/٢٠١٠، منشورات خاصة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- منصور، سمية وعواد، رجاء. (٢٠١٢). تصور مقترح لتطوير دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمرحلة رياض الأطفال في سوريا في ضوء خبرة بعض الدول "دراسة مقارنة". مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٨)، العدد الأول، ص ٣٠١-٣٥٦.
- منصور، طلعت. (٢٠١٤). مشاركة الأطفال "تمكين وحماية – تنمية واستدامة". المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.
- منصور، طلعت. (٢٠١٤). مشاركة الأطفال "تمكين وحماية .. تنمية واستدامة". المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، دار الكتب المصرية.
- وزارة التربية والتعليم. (٢٠٠٩). القرار الوزاري رقم (٩٤) بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٨ بشأن قبول التلاميذ ذوي الإعاقة الطفيفة بمدارس التعليم العام. القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- وزارة التربية والتعليم. (٢٠١٤). الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠. القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- يوسف، رشا نبيل. (٢٠٠٨). حقوق الطفل في القانون المصري. مجلة أفق، العدد الأول، مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ٦٩-٨٢.

- اليونسكو. (٢٠١٦). التعليم من أجل الناس والكوكب "بناء مستقبل مستدام للجميع". التقرير العالمي لرصد التعليم، باريس.
- اليونسكو. (٢٠١٩). بناء الجسور لتحقيق المساواة بين الجنسين. التقرير العالمي لرصد التعليم، باريس.
- اليونيسيف. (٢٠١٦). "التعليم من أجل البشر والكوكب – خلق مستقبل مستدام للجميع". التقرير العالمي لرصد التعليم، الأمم المتحدة، النسخة الثانية، جنيف، سويسرا.
- **Beco, G. D. (2016). Transition to Inclusive Education System According to the Convention on the Rights of Persons with Disabilities. Nordic Journal of Human Rights, Vol. (34), No. (1), P.p. 40-59.**
- **Choi, J. H. (2017). Improving Learning for All Students through Equity-Based Inclusive Reform Practices. Remedial and Special Education, Vol. (38), No. (1), P.p. 28-41.**
- **Church, Amelia and Bateman, Amanda. (2019). Children's Right to Participate: How can Teachers Etend Child-Intiated Learning Sequences. Early Childhood Education Reviow, New Zealand, Australia.**
- **Eva, Geidenmart and Others. (2005). Child Rights Programming "How to apply Rights-Based Approaches to Programming. A Handbook for International saves the Children Alliance Members. Second Edition, Regional Programme for Latin America and thr Caribbean, Lima, Peru, July. P.p. 1-72.**
- **Filmer, Dion. (2018). Disability, poverty and Schooling in Developing Countries: Results from 14 Household Surveys. World Bank Economic Reviow, Vol. (22), No. (1), P.p. 141-163.**
- **Frakas, Amy. (2014). Conceptualizing Inclusive Education and Contextualizing it Within the UNICEF Mission. Companion Technical Booklet,**

Division of Communication, UNICEF, New York.

- **Hazri, Jamil and Santhiram R. Raman. (2012). Malaysian Educatonal Policy for National Integration: Contested Terrain of Multiple Aspirations in a Multiculture Nation. Journal of language and Culture, School of Educational Studies, University of Sais Malaysia, Vol. (3), No. (1), January, P.p. 20-31.**
- **Khan, Itfak Khaliq and Others. (2017). Inclusive Education in Government Primary Schools: Teacher Perceptions. Journal of Education and Educational Development, Capital University of Science and Technology, Vol. (4), No. (1), June, P.p. 32-47.**
- **Linda P. Blanton and others. (2015). General Education Teachers to Improve Outcomes for Students with Disabilities. National Center for Learning Disabilities, Vermont Avenue, Washington.**
- **Lucia, Belliniand and Others. (2018). Teachers for All: Inclusive Teaching for Children with Disabillities. International Disability and Development Consortium, Washintgon, USA, July.**
- **Merita, Poni. (2017). Inclusive Education for Childern with Special Needs in Albania "Best Practices". Save the Children Organization with Italian Agency of Cooperation for Development, Terana, Albania.**
- **Parnell, Ashley. (2018). Building Implementation Capacity for Inclusive Education in Egypt "An Aproach to Quality Education for All". Graduate School of Education, the American University in Cairo, Egypt.**

- **Sabine, Wolter Bonn. (2014). Children's and young People's Rights in Development Cooperation "Methods and Guideliness for Practical Implementation". German Fedral Ministry for Economics Cooperation and Development, Aksoy Print, November.**
- **Susam J. Perters. (2017). Inclusive Education: A Strategy for Children. Michgann, World Bank.**
- **UNICEF. (2018). Learning Through Play: Strengthing Learning through Play in Early Childhood Programmes. Education System, Programme Division, New Yourk, USA.**
- **Xuan, Bui and Others. (2015). Inclusive Education Research and Practices. Inclusion Works, Maryland Coalition for Inclusive Education, Commissioned by the Australian Network on Disability.**
- **Young K. (2011). Instituitional Separation in Schools of Education: Understanding the Functions of Space in Gernal and Speacial Education Teaccher Preparation. Teacher Education and Special Education, Vol. (27), No. (2), P.p. 483-493.**